

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة



ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
فرع: علوم اقتصادية
تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
قسم: علوم المالية والمحاسبة
رقم:

عنوان الموضوع:

الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية
دراسة حالة مؤسسة الاسمنت لافارج _ حمام الضلعة _

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

من إعداد الطالب:

بختي يوسف

أعضاء لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الجامعة	الصفة
سعيد يحيى	جامعة محمد بوضياف	رئيسا
قاسمي السعيد	جامعة محمد بوضياف	مشرفا ومقررا
عمران عبد الحكيم	جامعة محمد بوضياف	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017



شُكْرُ تَقَاتِي

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك و عظيم سلطانك على ما يسرت لي في هذا العمل المتواضع حتى خرج إلى النور فسبحانك لا إله إلا أنت أستغفرك و أتوب إليك.

ثم لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الدكتور قاسمي السعيد لقبوله الإشراف على هذه الرسالة أولاً، و للتسهيلات و التوجيهات التي منحها لي ثانيا و لجميل صبره وحسن معاملته معي ثالثاً، كما أنه لم يبخلني بوقته الثمين في تتبع بنيات هذا العمل من بدايته إلى نهايته فجزاه الله عنا ألف خير.

كما يجدر أن أتقدم أيضاً بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الأجلاء الذين نهلنا من معينهم طيلة مرحلة دراسة الماجستير، إذ أضاءوا لنا الطريق و شرحوا ما غمض و التبس معناه في أذهاننا.

كما أتقدم بالشكر و العرفان إلى كل من ساعدني و مد لي يد العون من قريب أو بعيد.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر و التقدير إلى السادة أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة و صرفهم جزء من وقتهم الثمين لأجل قراءتها.

فالله نسأل أن يزيدنا علماً و ينفعنا بما علمنا إنه ولي ذلك و القادر عليه و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

إفراء

إلى التي تحمل أخف كلمة نطق بها اللسان، ووضعت تحت قدميها الجنات. كانت الملاذ
والمأوى سر السعادة و النجوى، نبع الحنان، و مبعث الأمان .. لكي أُمــــي.

إلى من خطى درب الصعاب من أجلنا، صاحب القلب الكبير، تاج رأسي إلى رمز العطاء،
الذي علمني أن الحياة كفاح و نضال، فبعث في روحي الحياة، وقوة الدفاع لك أبحي.

أَسْأَلُ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ يَطِيلَ فِي عُمْرِهِمَا عَلَى الطَّاعَةِ، وَأَنْ يَمْنَحَهُمَا الصَّحَّةَ وَالْعَافِيَةَ، وَأَنْ يَجْعَلَ عَاقِبَتَهُمَا جَنَّةَ عَرْضِهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ.

إلى القلوب التي أحاطتني بالجد و الرعاية، و رافقتني في دروب الحياة إخواني و أخواتي، إلى
قرة العين أحمد شاهين و كل الأهل و الأقارب.

إلى كل من التقيت بهم، و سرت معهم على درب العلم و التعلم، إلى الأصدقاء، رمز الوفاء والعطاء، وكل طلبة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع: مالية و محاسبة: 2017-2018

إلى هؤلاء، وأولئك، أهدي ثمرة جهدي.... وأهدي هذا العمل المتواضع

الطالب : بختي يوسف

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
-	الإهداء
-	الشكر والتقدير
-	الملخص
I	فهرس المحتويات
IV	فهرس الجداول والأشكال
أ - هـ	مقدمة عامة
07	الفصل النظري: الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية
07	تمهيد
08	المبحث الأول: الإفصاح المحاسبي
08	المطلب الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي و أنواعه
13	المطلب الثاني: أهمية و أهداف الإفصاح المحاسبي
14	المطلب الثالث: المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي و العوامل المؤثرة فيه
19	المبحث الثاني: المسؤولية الاجتماعية
20	المطلب الأول: مفهوم وأهمية المسؤولية الاجتماعية
24	المطلب الثاني: أساسيات ومبادئ المسؤولية الاجتماعية
27	المطلب الثالث: عناصر و معايير قياس المسؤولية الاجتماعية
30	المبحث الثالث: القوائم المالية
31	المطلب الأول: القوائم المالية و أهدافها
33	المطلب الثاني: استخدامات القوائم المالية
35	المطلب الثالث: مكونات القوائم المالية
42	الفصل التطبيقي: دراسة تطبيقية لمؤسسة الإسمنت لافارج حمام الضلعة
42	تمهيد
43	المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة

43	المطلب الأول: نشأة وتعريف مؤسسة لافارج حمام الضلعة
45	المطلب الثاني: إمكانيات المؤسسة و هيكلها التنظيمي
48	المبحث الثاني: الإدارة و المسؤولية البيئية في المؤسسة
48	المطلب الأول: الإدارة البيئية في المؤسسة
52	المطلب الثاني: المسؤولية البيئية في المؤسسة
53	المطلب الثالث: ادارة النفايات الناتجة عن نشاط المؤسسة
57	المبحث الثالث: مدى تطبيق المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية
57	المطلب الأول: تحليل القوائم المالية السنوية
59	المطلب الثاني: عرض ومناقشة النتائج
61	خلاصة الفصل
63	الخاتمة
68	المراجع
–	الملاحق



فهرس الجداول والاشكال



فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تصنيف العمال في مؤسسة لافارج	46
02	الجوانب البيئية وتأثيراتها	50
03	تكاليف الضرر البيئي لمؤسسة لافارج من 2011-2015	52
04	استثمارات المؤسسة من معدات ووسائل لحماية البيئة	53
05	كميات النفايات الخطرة الخاصة من 2011 - 2015	54
06	النفايات المنزلية والمشابهة والمعقدة وطرق المعالجة و التخلص	55
07	نسب الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في مؤسسة لافارج حمام الضلعة	57

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	هرم كارول (carrolle) لأبعاد المسؤولية الاجتماعية	25
02	الهيكل التنظيمي لمؤسسة لافارج حمام الضلعة	47



مقدمة



مقدمة

في ضوء المشاكل الاجتماعية المتفاقمة والتي تزامنت مع التطور العلمي والتكنولوجي، أصبح من الضروري البحث عن الحلول العلمية لهذه المشاكل من جهة والاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من جهة أخرى، هذا ما أدى إلى ظهور ما يسمى بحاسبة المسؤولية الاجتماعية، ونتيجة لظهور هذا الحقل الجديد من المعرفة المحاسبية، زادت المطالبات لتطوير الأنظمة المحاسبية لأغراض العرض والافصاح عن المعلومات الخاصة بالجوانب والأنشطة الاجتماعية للمؤسسات وبيان طرق الإفصاح عنها في التقارير المالية تماما كما تفعل في الجوانب المالية لأعمالها التجارية، ولغرض معالجة ذلك سنحاول بيان طرق الافصاح التي يمكن استخدامها في إعداد المعلومات المعبرة عن المسؤولية الاجتماعية وكيفية الافصاح عنها في القوائم المالية، واقتراح نموذجاً محاسبياً يمكن أن يساعد على بيان الأداء الاجتماعي للمؤسسة لمختلف الاطراف المستفيدة من ذلك.

مما سبق تتضح الاشكالية التي نريد معالجتها في بحثنا هذا، والمتمثلة في السؤال الجوهرى: **كيف يتم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية ؟** ومن خلال التساؤل الرئيسى يمكن لنا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا نعني بالإفصاح ؟

- ماهي المسؤولية الاجتماعية و ما أهميتها؟

- فيما تتمثل القوائم المالية و ما أهميتها ومستخدميها ؟

ولإجابة على الأسئلة الفرعية السابقة نقترح الفرضيات التالية:

- الإفصاح هو تقديم البيانات والمعلومات إلى المستخدمين بشكل مضمون، صحيح وملائم.

- المسؤولية الاجتماعية هي إلتزام الشركة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وذلك عن طريق

المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية.

- القوائم المالية عبارة عن مجموعة متكاملة ومترابطة من المستندات المحاسبية تكمن أهميتها في انها تسمح بإعطاء صورة صادقة لوضعية المؤسسة

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في التعرف على مدى توافر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية السنوية

لشركة الإسمنت لافارج حمام الضلعة، كما تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- التعرف بمدى أهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصناعية .
- معرفة مدى إدراك مسؤولي الشركات لدور المسؤولية الاجتماعية، ومدى التزامهم بالإفصاح بها في قوائمها المالية .

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية البحث من الآتي:

1. الإبقاء و الاستمرار في المدى الطويل على تحديد قدرة الوحدة الاقتصادية للإيفاء بالتزاماتها تجاه المجتمع، فضلا عن قابليتها عن الإفصاح عن المعلومات الملائمة و المؤثرة بما يساهم في اتخاذ القرارات المستقبلية و توجيهها لتلك الوحدة وما يستفيد منه المستثمرون من تلك البيانات.

2. الحاجة إلى التعرف على طبيعة المساهمات الاجتماعية للوحدة الاقتصادية وما تقدمه من منافع وما تسببه من أضرار اجتماعية و بيئية لأفراد المجتمع.

حدود الدراسة :

سوف تتمحور دراستنا لهذا الموضوع في التطرق إلى دراسة موضوع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية في مؤسسة لافارج خلال الفترة 2012-2015، وفيما يتعلق بالإطار المكاني فقد حددنا مؤسسة لافارج حمام الضلعة بالمسيلة كدراسة تطبيقية.

أسباب اختيار الموضوع:

يعود سبب اختيارنا لهذا الموضوع إلى:

- أسباب ذاتية: أن دراسة هذا الموضوع يدخل ضمن متطلبات الحصول شهادة ماستر، كما أنه يندرج في إطار التخصص المتعلق بالدراسات المحاسبية و المالية.
- أسباب موضوعية:

- الرغبة الشخصية في الاستفادة من موضوع البحث مستقبلا .
 - إن موضوع الدراسة واحد من أهم المواضيع المطروحة على الساحة الاقتصادية والمهنية حاليا .
 - فتح المجال أمام الطلبة وحتى المهتمين بالبحث في هذا الموضوع مستقبلا.
- ### منهج الدراسة:

للإجابة على الفرضيات المذكورة سابقا، سنعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بغرض تحليل واستنباط المفاهيم والأسس المكونة للجانب النظري لتوفيره بيانات مفصلة عن الواقع الفعلي للظاهرة موضوع الدراسة، ومن أجل الوقوف على الجانب الميداني لمؤسسة لافارج حمام الضلعة ومدى اعتمادها للاستراتيجيات لتحقيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية داخل قوامها المالية سوف نعتمد على مختلف الأدوات كالملاحظة و إجراء مقابلات شخصية، ودراسة وثائقية لمختلف الوثائق و الملفات بالمؤسسة .

الدراسات السابقة:

تمكنا من خلال البحث من الاطلاع على عدة دراسات تمس جانبا من دراستنا، والتي نشير إليها فيما يلي:

- دراسة (عبد المنعم عطا العلول) 2010 :دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في شركات المساهمة العامة قطاع غزة -فلسطين"، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

تهدف الدراسة إلى معرفة دور الإفصاح المحاسبي للبيانات المالية في شركات المساهمة العامة الفلسطينية في دعم نظام الرقابة الداخلية ومدى تطبيق الشركات لمبادئ والسياسات المحاسبية التي تساهم في زيادة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد اهتمام من شركات المساهمة العامة في قطاع غزة بالإفصاح المحاسبي عن جميع البنود المالية العادية وغير العادية في قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة التغير في حقوق المساهمين، والسياسات المحاسبية بشكل كاف، بالإضافة إلى أن تقرير المراجع الخارجي يساعد بالحكم على وجود نظام رقابة داخلية قوي وفعال مستند على مستوى الإفصاح المحاسبي والسياسات المحاسبية المطبقة للبيانات المالية في الشركات. كما توصلت الدراسة إلى أن الهدف من زيادة إفصاح الشركات عن البيانات المالية في جميع القوائم المالية % .إظهار مدى قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، حيث بلغت نسبة الموافقين % 92.4 .

- دراسة (ضيافي نوال) 2010 بعنوان "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات و الموارد البشرية".

تهدف هذه الدراسة ان المؤسسة امام الالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية خاصة اتجاه مواردها البشرية باعتبارها من أهم مقومات النجاح والارتقاء، إذ تمثل البحث الحالي إسهاما متواضعا يربط بين الأداء الاجتماعي للمؤسسة والعمال ومنه تنبع أهمية هذه الدراسة كونها إطارا شموليا لمعرفة مدى التزام المؤسسات بهذه المسؤولية وخاصة المؤسسات الوطنية ذات الطابع الخاص. كما تقوم بتأصيل المفاهيم الأساسية للمسؤولية الاجتماعية وتوعية المؤسسات بأهمية تبنيها نظرا لمساهمتها في تطوير المجتمع ومعالجة مشاكله، وكذا عرض عدد من أبعاد المسؤولية الاجتماعية اتجاه العمال وأهمية الالتزام بها نظرا لمساهمتها في خلق مجتمع داخلي متماسك، وبالأخص التعرف على واقع تبني المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الجزائرية الخاصة ومدى الالتزام بها.

أقسام الدراسة:

سنعتمد في دراستنا لهذا الموضوع على خطة مكونة من فصلين :

تم التطرق في الفصل النظري إلى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية حيث تعرضنا في البداية إلى تعريف الإفصاح, أهميته و أنواعه ثم تطرقنا إلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية, مبادئها و معايير قياسها , ثم أشرنا أخيرا إلى القوائم المالية ,أهدافها و مستخدموها.

في الفصل التطبيقي تطرقنا إلى مؤسسة لافارج للإسمنت حمام الضلعة بالمسيلة حيث أشرنا في البداية إلى تعريف بالمؤسسة موضوع الدراسة , وتطرقنا إلى الإدارة والمسؤولية البيئية داخل المؤسسة، ثم إلى مدى تطبيق المؤسسة للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية داخل قوائمها المالية.

الفصل النظري

مدخل نظري للإفصاح المحاسبي والمسؤولية
الاجتماعية في القوائم المالية

تمهيد:

يعتبر الإفصاح عن المعلومات إحدى شقي الوظيفة المحاسبية، وهو من المواضيع الحيوية والمهمة التي تلقى اهتماما كبيرا ومتزايدا في السنوات الأخيرة؛ ذلك أن الحصول على المعلومات أصبحت من القضايا الملحة في عالم المال والأعمال، وهذه المعلومات تكون مترجمة في شكل قوائم وتقارير مالية تعكس ما وقع في المؤسسة الاقتصادية من أحداث، وبالتالي فالإفصاح وسيلة وأداة فعالة لإيصال نتائج أعمال المؤسسة لمستخدمي هذه القوائم، لذا ألزمت التشريعات القانونية ومعايير المحاسبة الدولية معدي القوائم المالية بتوفير متطلبات معينة كحد أدنى من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها وكيفية عرضها بغية الحصول على لغة محاسبية عالمية مفهومة تسهل عملية اتخاذ القرار لمستخدمي القوائم المالية.

المبحث الأول: الإفصاح المحاسبي

يعد الإفصاح المحاسبي من أهم الموضوعات المثيرة للجدل في الوسط المهني، سواء من بين المحاسبين أنفسهم أو بينهم وبين إدارة المؤسسة وبين مراجعي الحسابات من جهة، وبين مستخدمي القوائم المالية من جهة أخرى.

المطلب الأول: الإفصاح المحاسبي وأنواعه

أولاً: ماهية الإفصاح المحاسبي

هناك العديد من الكتاب الذين تطرقوا إلى مفهوم الإفصاح المحاسبي نجد من بينهم:

1- حسين علي خشارمة " الإفصاح هو تلك المعلومات التي تنشرها الإدارة للجهات الخارجية من مستخدمي القوائم المالية بهدف مقابلة احتياجاتها المختلفة من المعلومات المتعلقة بأعمال المؤسسة، ويشمل الإفصاح أية معلومات إيضاحية محاسبية أو غير محاسبية*، تاريخية أو مستقبلية تصرح بها الإدارة وتتضمنها التقارير المالية¹ .

2- عباس مهدي الشيرازي " الإفصاح يعني شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية² .

3 -وصفي عبد الفتاح أبو المكارم " إن مصطلح الإفصاح المحاسبي في مفهومه وهدفه المعاصر لم يعد مقصوراً على مجرد إبلاغ أو عرض نتائج القياس المحاسبي، وتفسيرها بل أصبح الأمر ينطوي على عرض معلومات كمية أو وصفية، فعلية أو تقديرية، ولها تأثيرها الملحوظ على متخذي القرار³ .

ومن التعاريف السابقة يمكن القول ان الإفصاح المحاسبي هو تقديم البيانات و المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها بصورة كاملة و صحيحة و ملائمة بغرض مساعدتهم على اتخاذ

¹ حسين علي خشارمة، مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، 2003، المجلد 40، العدد الأول، ص96.

² عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ط4، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990، ص322

³ وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص22.

القرارات، أو أنه نشر البيانات أو المعلومات المحاسبية الضرورية بشرط أن تكون هذه المعلومات غير مضللة ولا تؤثر على كفاءة المعلومات الواردة في التقارير المالية.

ثانياً: أنواع الإفصاح المحاسبي

إن للإفصاح المحاسبي مفهوم نسبي، وهذا بدوره أفرز عدة أنواع له من بينها ما يلي:

1- الإفصاح حسب كمية المعلومات:

1-1- الإفصاح الكامل الشامل : (Divulgateion complete)

يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية، وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات تأثير محسوس على قرارات مستخدم تلك التقارير¹؛ أي أن المعلومات المحاسبية الظاهرة بالتقارير المالية يمكن أن تجيب على أي تساؤل من جانب مستخدميها²، والإفصاح الشامل هنا لا يعني عرض كافة التفاصيل من أحداث، وعمليات، وظروف واجهتها المؤسسة دون تمييز³؛ ذلك أن عملية إنتاج المعلومات وتوصيلها مكلفة من ناحية، ومن ناحية أخرى كثرة التفاصيل غير المهمة تخفض من القدرة على الاستيعاب.

1-2- الإفصاح العادل : (Divulgateion équitale)

إن هذا النوع من الإفصاح ينطوي على هدف أخلاقي، وذلك بتطبيق معاملة متساوية لجميع المستخدمين المحتملين للقوائم المالية⁴؛ أي تزويدهم بنفس الكمية من المعلومات، وفي وقت واحد.⁵

¹ رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص 103.

² خالد الخطيب، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (01)، مجلة جامعة دمشق، 2002، المجلد الثامن، العدد الثاني، ص 418.

³ رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي (مدخل نظرية المحاسبة)، ط4، دار الثقافة والدار العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 298.

⁴ الدون هنديركسن، النظرية المحاسبية، ط4، تعريب كمال خليفة أبو زيد، الإسكندرية، مصر، 1990، ص ص 766، 767.

⁵ مؤيد الساعدي، قاسم علي عمران البياتي، فاعلية الإفصاح المحاسبي في تقليل الفساد المالي والإداري، المؤتمر الدولي الأول حول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية 04-05 ديسمبر 2012، جامعة المسيلة، الجزائر ص 2

1-3- الإفصاح الكافي: (Divulgateion adéquate)

يعني الحد الأدنى من مقدار المعلومات التي يجب الإفصاح عنها بطريقة لا تكون فيها القوائم المالية مضللة؛ أي يجب عدم حذف أو كتمان أو إخفاء أية معلومات جوهرية ، كما أن مفهوم الحد الأدنى هنا غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح¹

1-4- الإفصاح التفاضلي: (Divulgateion différentiel)

فيه يتم التركيز في القوائم المالية بصورة ملخصة ومختصرة على التفاضل أو التفاوت بين البنود بعقد المقارنات لتوضيح التغيرات الجوهرية، وتحديد الاتجاه العام لتلك التغيرات، ويفترض مؤيدو هذا الاتجاه مستثمرا أقل دراية واستيعابا من المستثمر العادي، وهذا النوع من الإفصاح مازال محل جدل وهو إجراء غير مقبول عموما. تجدر الإشارة إلى عدم وجود تعارض جوهري بين الأنواع الثلاثة الأولى، فالإفصاح الكامل لا بد وأن يكون كافيا وعادلا، لكن يرى وصفي عبد الفتاح أبو المكارم " أنه يمكن الاستغناء عن هذه الأنواع الثلاثة واستبدالها بالإفصاح الفعال باعتبار أن الفاعلية تستهدف تحقيق أهداف محددة." ²

2- الإفصاح المحاسبي حسب طبيعة المستثمر:

1-2- الإفصاح الوقائي (التقليدي): (Divulgateion protégée)

هذا النوع من الإفصاح يهدف إلى حماية المستثمر العادي ذي القدرة المحدودة على استخدام المعلومات المالية، هذه الأخيرة تهدف إلى محاولة القضاء على أية أضرار قد تلحق المستثمر

¹ مجدي أحمد الجعبري ، الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية - دراسة ميدانية على الشركة الدولية السعودية للصناعات الحديدية سابق - بحث، لم يتم ذكر اسم الجامعة، السعودية، 2010 ، متاح عل [road.net /uploads/new/ifsah.doc](http://road.net/uploads/new/ifsah.doc) (2013/04/16 على الساعة) 21:33 ، ص 8 .

² وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، مرجع سابق، ص 12 .

العادي، وقد حصر رضوان حنان حلوة المستثمر العادي في المساهمين والمقرضين أو الدائنين، والمستثمرين الخارجيين.¹

2-2 - الإفصاح التثقيفي (الإعلامي): (Divulgateion informative)

يفترض هذا النوع من الإفصاح مستثمرا حسيفا ذا دراية وإطلاع واسعين، ويمتلك القدرة على التحليل وعقد المقارنات وإجراء التنبؤات بطريقة مهنية²، ولقد ظهر هذا النوع نتيجة ازدياد أهمية الملاءمة باعتبارها أحد الخصائص الرئيسية الرئيسية للمعلومات المحاسبية، ونتيجة لهذه الخاصية كان التحول نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لأغراض اتخاذ القرارات، ومن أمثلة ذلك: المعلومات الخاصة بأثر تغيرات مستويات الأسعار، وإعداد التقارير المرحلية.....الخ.³

من خلال ما سبق نستنتج ما يلي:

- الإفصاح الوقائي يتفق إلى حد كبير مع الإفصاح الكامل، لما يوفرانه من معلومات تجيب على أي تساؤل من جانب مستخدم هذه المعلومات؛
- الإفصاح التثقيفي يحوي الإفصاح التقليدي؛
- الإفصاح التثقيفي يحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على معلومات إضافية بطرق غير رسمية، والتي يترتب عليها تحقيق مكاسب لبعض الفئات على حساب فئات أخرى.

3 - الإفصاح حسب درجة الالتزام:

3-1 - الإفصاح الإجباري (المقنن): (Divulgateion obligatoire)

¹ رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، مرجع سابق، ص 100 .

² رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، مرجع سابق، ص 155 .

³ عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص 321

يقصد بأنه توجد هيئة أو منظمة معينة تصدر المعايير أو الأسس التي تحكم إعداد القوائم والتقارير المالية، وكذلك تحدد نوع وكمية المعلومات التي تحوي هذه القوائم والتقارير¹، إذ يهدف الإفصاح الإجباري إلى تحقيق المصلحة العامة

3-2- الإفصاح الاختياري (غير المقنن): (Divulgence volontaire)

يقصد به أن للمديرين معلومات عن الأداء الحالي والمستقبلي لمؤسساتهم أكثر من غيرهم، لذا لديهم الحافز على الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بهدف تحقيق مصلحة ذاتية، ومن هذه الحوافز انخفاض تكلفة معاملات تبادل الأوراق المالية للمؤسسة.

من جهة أخرى هناك فريق من الكتاب يميزون بين مستويين للإفصاح هما:²

- الإفصاح المثالي: (Divulgence idéal)

هو الذي يتحقق عندما تكون التقارير المالية المنشورة على درجة عالية من التفصيل والدقة والمصادقية، وأن يتم عرضها بالصورة وفي الوقت الذي يناسب احتياجات ورغبات كل مستخدم

- الإفصاح الممكن أو الواقعي: (Divulgence possible)

هو الإفصاح الذي يوازن بين الفائدة التي ستتحقق من المعلومات، وبين تكلفة تلك المعلومات، ويرتكز هذا المفهوم على المبادئ والأصول المحاسبية إنه من الممكن تحديد العوامل والاعتبارات التي تحدد المستوى المثالي للإفصاح من الناحية النظرية البحتة، إلا أن هذا المستوى لا يمكن توفيره من الناحية الواقعية؛ وذلك لأسباب لعل من أهمها عدم الإلمام الكامل

¹ كمال الدين الدهراوي، السيد سرايا محمد، المحاسبة والمراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 66

² أحمد مخلوف، الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي، -الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة الاقتصادية والمالية الدولية والحوكمة العالمية، 24 أكتوبر 2010، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص3

بطبيعة النماذج المختلفة والمتعددة للقرارات التي تنظر إلى البيانات المحاسبية كمدخلات لها، وكذلك

عدم الإلمام بمدى حساسية هذه القرارات للبدائل المختلفة من المعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى التفاوت الكبير لدرجة استجابة متخذي تلك القرارات ، وعلى هذا الأساس نجد معظم الباحثين يربطون الإفصاح المناسب بالإفصاح الواقعي.¹

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي

1-أهمية الإفصاح المحاسبي :تكمّن أهمية الإفصاح المحاسبي في توفير المعلومات اللازمة

لمساعدة مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ القرار المناسب، حيث يحقق المزايا التالية²:
-يساهم في تحديد الأسعار المناسبة للسهم في الأسواق المالية، حيث يؤدي الإفصاح إلى تخفيض عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار، وإقبال المدخرين على تقديم أموالهم للمستثمرين، حيث تكون المعلومات متوفرة ومتاحة للجميع دون تحيز؛

-الإفصاح عن المعلومات بصورة دورية يعمل على تخفيض عدم تماثل المعلومات، ا ولذي تستغله الأطراف داخل المؤسسة لتحقيق مكاسب غير عادية؛

-يعمل على مساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية في الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية من خلال اتخاذ القرار المناسب؛

-يساهم الإفصاح المحاسبي في حل مشكلة الوكالة لما يوفره من معلومات تسمح باستمرار العلاقة التعاقدية بين الإدارة والمساهمين.

من خلال الأهداف السابقة نستنتج:

-الإفصاح المحاسبي يعد من أهم أدوات تقييم كفاءة الأداء الاستثماري في الأسواق المالية؛

¹ محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات (القياس، والعرض، والإفصاح)، ط 2 دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008 ، ص343 .

² محمد مهدي ضيف الله، الاتجاهات الحديثة لتطوير وظيفة الإفصاح في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، المؤتمر الدولي الأول حول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية 04-05 ديسمبر 2012 ، جامعة المسيلة، الجزائر، ص 3

-الإفصاح المحاسبي له دور في تحقيق التنمية الاقتصادية

2- أهداف الإفصاح المحاسبي: يهدف الإفصاح إلى ما يلي: ¹

- وصف البنود المعترف بها، وتوفير قياسات ملائمة لهذه البنود عدا تلك القياسات المندرجة في القوائم المالية لتحديد القيمة العادلة المقدرة للأدوات المالية من خارج القائمة المالية؛
- وصف البنود غير المعترف بها، وتوفير قياسات مناسبة لها، كوصف الضمانات المباشرة وغير المباشرة للديون الممنوحة للآخرين؛
- توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقييم مخاطر واحتمالات كل من البنود المعترف وغير المعترف بها، كتوضيح سياسة المؤسسة فيما يتعلق بالرهن؛
- توفير معلومات مهمة تسمح لمستخدمي القوائم المالية بالمقارنة ضمن السنة الواحدة وبين السنوات السابقة؛

- توفير معلومات عن التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية؛

- مساعدة المستثمرين في تقدير العائد على الاستثمار، كتحديد نسبة توزيعات الأسهم.

من خلال الأهداف السابقة نستنتج:

الإفصاح المحاسبي يهدف إلى إزالة الغموض وتجنب التضليل في عرض المعلومات المحاسبية

المطلب الثالث: المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه

الإفصاح عن المعلومات بالقوائم المالية ليس عملية عشوائية بل توجد مجموعة من المقومات التي يجب أن يركز عليها، كما أن هناك العديد من العوامل المؤثرة فيه، بالإضافة إلى وجود جملة من المعوقات تحد من الالتزام بالإفصاح لمحاسبي.

أولا: المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي

يرتكز الإفصاح المحاسبي على المقومات الرئيسية التالية:²

¹ أحمد بلقاوي، نظرية المحاسبة، ج4 ، تعريب رياض عبد الله، دار البازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص403.

² محمد مهدي ضيف الله، الاتجاهات الحديثة لتطوير وظيفة الإفصاح في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، المؤتمر الدولي الأول حول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، 04-05 ديسمبر 2012 ، جامعة المسيلة، الجزائر، ص 3

1-مستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية: إن تحديد الفئة المستخدمة للمعلومات المحاسبية تسمح بمعرفة الخواص الواجب توافرها في تلك المعلومات سواء من حيث المحتوى أو من حيث شكل وطريقة العرض، وبالتالي ينبغي إعداد تقارير مالية في ظل فرضية وجود مستويات مختلفة الكفاءة في تفسير المعلومات المحاسبية، لهذا حدد AICPA هوية المستخدم المستهدف لهذه لمعلومات ، والمتمثل في مجموعة الفئات التي يحتمل استخدامها للتقارير المالية مع التركيز على فئات الملاك الحاليين والملاك المحتملين، والدائنين، وقد بنى موقفه هذا على مفهوم التقرير المالي متعدد الأغراض، بحيث يلبي احتياجات جميع المستخدمين.

2-تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية: ينبغي ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بخاصية ملاءمتها، بحيث تعد معلومة ملائمة لمستخدم ما إذا كان من الممكن الاستفادة منها في غرض معين.

3-تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها: تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها فيما يتم تضمينه من معلومات في القوائم المالية، والملاحظات والملاحق، ومن المفاهيم التي تشكل قيدا على نطاق الإفصاح المحاسبي نجد مفهوم الأهمية النسبية، ومفهوم التكلفة التاريخية، ومفهوم الحيطة والحذر، فإتباع مبدأ التكلفة التاريخية في فترات يسودها التضخم الاقتصادي؛ يجعل مصداقية المعلومات التي تعرضها القوائم المالية عرضة للتساؤل والشك، كما أن مفهوم الأهمية النسبية قد تؤدي إلى دمج بنود قد تكون مهمة من وجهة نظر مستخدميها، إضافة إلى أنه قد ينشأ تفاوت ملحوظ واختلاف في تقديرات المحاسبين لدى تطبيقهم لمفهوم الحيطة والحذر، إذ يترتب عنها آثار متفاوتة على المعلومات التي يتم الإفصاح عنها، لذا فعدم وجود أساس لتعريف هذه المفاهيم ينجم عنه تفاوت ملحوظ في تطبيقها من قبل المحاسبين، فتترتب عليه آثار متفاوتة على المعلومات (سواء كانت كمية أو غير كمية)، التي يتم الإفصاح عنها، وبالتالي فإنه من الضروري ترجيح

خاصية الملاءمة على حساب الخواص الأخرى، باعتبارها معيار رئيسي يتمحور حولها مفهوم الإفصاح المحاسبي.

4-تحديد أساليب وأدوات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية :

هناك العديد من الأساليب التي يمكن استخدامها للإفصاح عن المعلومات المحاسبية نجد منها:

-القوائم المالية الأساسية؛

-التوضيح بين قوسين؛

-الملاحظات؛

-بنود مقابلة ومتصلة؛

-القوائم والجداول المرفقة؛

-تقرير المراجع؛

-المعلومات الإضافية التي تقدمها الإدارة.

5-توقيت الإفصاح عن المعلومات :يجب أن يتوفر التوقيت الملائم في إعداد، وعرض،

وتقديم المعلومات لمستخدميها؛ بمعنى أن المنفعة التي يحققها متخذ القرار ترتبط بمدى حصوله على المعلومات الملائمة في الوقت المناسب مع مراعاة عامل الدقة، ولقد شدد مجلس المبادئ المحاسبية (APB) (في البيان رقم) 11 (الصادر بتاريخ 2003 ، على أهمية عنصر التوقيت في الإفصاح ، كما تجدر الإشارة إلى أن الإفصاح الإلكتروني يساعد على نشر المعلومات في التوقيت المناسب مع سهولة الوصول إليها.

ثانيا :العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي

توجد مجموعة من العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي نجد من بينها:¹

¹ محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، ط4 ، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005 ، ص 586-592 بتصرف .

1-نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم: لا شك أن نوعية المستخدمين، وطبيعة احتياجاتهم تختلف من دولة إلى أخرى نتيجة اختلاف طبيعة ونوعية النظام الاقتصادي السائد في كل دولة، ففي الدول المتقدمة ذات الاقتصاد الرأسمالي نجد أن المستخدمين الرئيسيين هم المستثمرون الحاليون والمرقبون والدائنون، في حين نجد الحكومة هي المستخدم الرئيسي للقوائم المالية في الدول ذات الاقتصاد المركزي، لذا فمن الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها باختلاف نوعية المستخدمين الرئيسيين في كل دولة.

2-الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح: تختلف الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المتبناة لكل دولة، فالدول التي تتبع المدخل القانوني فإن خطة المحاسبة الوطنية هي المصدر المهم للوائح المحاسبية (مثل فرنسا)، في حين الدول التي تتبع مدخل التنظيم الذاتي فإن المنظمات المهنية وهيئات تبادل الأوراق المالية هي التي تقوم بتحديد معايير ودرجة الإفصاح (الولايات المتحدة الأمريكية).

3-المنظمات والمؤسسات الدولية: نجد من بينها الجمعية الاقتصادية الأوروبية EEC) (، ومنظمة الأمم المتحدة UN) ، ومنظمة التعاون الاقتصادية والتنمية OCDE) ، ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ، هذه المنظمات تؤثر على الإفصاح بدرجات متفاوتة؛ وذلك من خلال إصدارها توصيات تتعلق بالإفصاح.

الالتزام بالإفصاح المحاسبي :

هناك العديد من المعوقات التي تحول دون قيام المؤسسات بالتطبيق الكامل لقواعد الإفصاح المحاسبي عند إعداد القوائم المالية، وذلك للأسباب التالية:¹

-قلة المحاسبين المهنيين المؤهلين، وصعوبة فهمهم لتفسير قواعد الإفصاح المحاسبي؛

¹ . وائل إبراهيم الراشد، ملامح الإفصاح في الكويت، مجلة المحاسبون، 2110 ، يوليو، المجلد 42 ، العدد 33 ، ص31

الفصل النظري: مدخل نظري للإفصاح المحاسبي والمسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية

- لجوء الإدارة من خلال معدي القوائم المالية إلى إخفاء بعض البنود الإلزامية لتحسين المركز المالي للمؤسسة خوفا من المنافسين لها في السوق؛
- عدم قيام المراجعين الخارجيين بإعطاء رأي في تقاريرهم عن عدم التزام المؤسسات بالمعايير المحاسبية عند إعداد القوائم المالية السنوية؛
- عدم كفاية أو قلة الموارد المالية التي تمكن المؤسسة من تدريب موظفيها، للتماشي مع التغيرات في قواعد الإفصاح المحاسبي؛
- عدم وجود بورصة للأوراق المالية، وضعف آلية الإلزام بقواعد الإفصاح المحاسبي.

المبحث الثاني: المسؤولية الاجتماعية

تمهيد:

تعد المسؤولية الاجتماعية من المفاهيم الإدارية الحديثة، والتي ظهرت نتيجة تزايد الضغوط على المنظمات، حيث أن دورها لا يقتصر فقط على الخدمة مصالحها الذاتية وتحقيق الأرباح، بل يتعدى ذلك ويجب عليها إضافة إلى تحقيق مصالحها الذاتية أن تعمل على تحقيق مصالح المجتمع الذي تعمل به، فالمنظمات اليوم أصبحت مطالبة بالتوفيق بين أهدافها الاقتصادية والمتطلبات الاجتماعية كشرط لتحقيق نموها وضمان بقاءها.

وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى مفاهيم وأهمية المسؤولية الاجتماعية وتناول أساسيات المسؤولية الاجتماعية من أبعاد، مبادئ، وفي الأخير نتطرق الى العناصر ومعايير قياسها وفوائد المسؤولية الاجتماعية، وسيتم التعرض إلى ما سبق ذكره من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم و أهمية للمسؤولية الاجتماعية.

المطلب الثاني: أساسيات ومبادئ المسؤولية الاجتماعية.

المطلب الثالث: عناصر و معايير قياس المسؤولية الاجتماعية.

المطلب الأول: مفهوم المسؤولية الاجتماعية و أهميتها

أولاً: مفهوم المسؤولية الاجتماعية

شهد تعريف المسؤولية الاجتماعية تغيرات جوهرية على مر الزمن ولا يزال يتطور مع تقدم المجتمع وتطور توقعاته، إذ لا يوجد تعريف يحظى بقبول عالمي، كما لا يوجد توافق في الآراء بشأن قائمة نهائية للقضايا التي يشملها. ويسلم عادة أن المسؤولية الاجتماعية ليست عملاً خيرياً من جانب المؤسسة ولا امتثالاً مطلقاً للقانون، والقاسم المشترك بين أكثرية التعاريف هي أن المسؤولية الاجتماعية مفهوم تدرج بموجبه المؤسسات الشواغل الاجتماعية والبيئية في السياسات والأنشطة الخاصة بأعمالها قصد تحسين أثرها في المجتمع. وفي ما يلي أهم هذه التعاريف:

- 1- يرى (Robbins) أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تستند إلى اعتبارات أخلاقية مركزة على الأهداف بشكل التزامات بعيدة الأمد تقي بها المؤسسة بما يعزز صورتها في المجتمع¹.
- 2- كما عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة بأنها الإلتزام المستمر من قبل منظمات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية لقوى العاملة وعائلاتهم، إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل².
- 3- وتعرف الغرفة التجارية العالمية المسؤولية الاجتماعية على أنها جميع المحاولات التي تساهم في تطوع المنظمات لتحقيق التنمية بسبب اعتبارات أخلاقية و اجتماعية.
- 4- وعرفت أيضاً بأنها عبارة عن الأنشطة التي يقوم المشروع بتنفيذها اختياريًا، والتي تعنى بالتزامات المشروع اتجاه المجتمع بالإضافة إلى التزامات المشروع اتجاه أصحابه، وهذا يعني

¹ ضيافي نوال، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة و الموارد بشرية ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، كلية علوم الاقتصاد وعلوم التسير ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، 2010 ، ص 21 .

² بن مسعود نصر الدين وكنوش محمد، واقع أهمية وقيمة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية مع دراسة استطلاعية على إحدى المؤسسات الوطنية، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسير، جامعة بشار، 14-15 فيفري 2012 ، ص 3 .

مراعاة الأنشطة الاجتماعية بجانب الهدف التقليدي للمشروع وهو تعظيم الربح، فهي تخلق لدى المنظمة مبدأ التكافل الاجتماعي من خلال السياسات والبرامج التي تتبعها¹.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول بأن المسؤولية الاجتماعية هي إلتزام الشركة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية والسلوك الأخلاقي، الذي يرتبط بقضايا التلوث البيئي والبطالة والتضخم ومحاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية، وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها، وتنشأ المسؤولية الاجتماعية في هذا الجانب من قيام منظمات الأعمال بتنفيذ واجباتها تجاه المجتمع.

ثانياً: أهمية المسؤولية الاجتماعية

هناك وجهات نظر متعارضة حول تبني المؤسسة لمزيد من الدور الاجتماعي، وعلى العموم هناك اتفاق عام بكون المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بحدود معينة تمثل عملية مهمة ومفيدة للمؤسسات في علاقاتها مع مجتمعاتها لمواجهة الانتقادات والضغوط المفروضة عليها، وتحقيق المسؤولية الاجتماعية عدة مزايا للمجتمع والدولة والمؤسسة وأهمها ما يلي²:

تحسين صورة المؤسسة في المجتمع وخاصة لدى العملاء والعمال باعتبار أن المسؤولية تمثل مبادرات طوعية للمؤسسة اتجاه أطراف مباشرة أو غير مباشرة. من شأن الإلتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تحسين مناخ العمل، كما تؤدي إلى بعث روح التعاون و الترابط بين مختلف الأطراف.

تمثل المسؤولية الاجتماعية تجاوبا فعالا مع التغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع. كما أن هناك فوائد أخرى تتم و الاجتماعية كما يؤدي الإلتزام بالمسؤولية الاجتماعية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية. ومن الصفات الهامة للشخصية السوية شعور الفرد بالمسؤولية في شتى صورها،

¹ عنابي بن عيسى و فاطمة الزهرة قسول، إدارة السلوك الأخلاقي والمسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال، الملتقى الدولي الثالث لمنظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، جامعة بشار، فيفري 2012 ، ص3.

² ويلية فريدة، دور الميزانية الاجتماعية في تسيير الموارد البشرية دراسة حالة مؤسسة نفضال ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير ، كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة ، 2011 ، ص9.8 .

سواء كانت مسؤولية نحو الأسرة، أو نحو المؤسسة التي يعمل بها، أو نحو زملائه وأصدقائه وجيرانه وغيرهم من الناس الذين يختلط بهم، أو نحو المجتمع عامة، أو نحو الإنسانية بأسرها . ولو شعر كل فرد في المجتمع بالمسؤولية نحو غيره من الناس الذين يكلف برعايتهم والعناية بهم، ونحو العمل الذي يقوم به، لتقدم المجتمع وارتقى وعم الخير جميع أفراد المجتمع . إن الشخص السوي يشعر بالمسؤولية الاجتماعية نحو غيره من الناس ، ولذلك فهو يميل دائماً إلى مساعدة الآخرين وتقديم يد العون إليهم. وكان ألفرد أدلر المعالج النفسي، يهتم في علاجه لمرضاه بأن يوجههم إلى الاهتمام بالناس. ومحاولة مساعدتهم وتقوية علاقته بأفراد المجتمع¹

وعلى الرغم من أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة إلا أنه هناك جدلاً بخصوص تبني المؤسسات لمزيد من الدور الاجتماعي، دون أن يتم التوصل إلى اتفاق نهائي حول عدد من الأسئلة الرئيسية أهمها² :

- كيف يمكن توزيع موارد المؤسسة بشكل يساعد في حل المشاكل الاجتماعية؛
- ما هي المشاكل التي يجب على المؤسسة أن تعنى بها بشكل خاص؛
- ما هي الأولويات التي يتوجب اعتبارها؛
- هل المسؤولية الاجتماعية تقتصر على نشاطات المؤسسة واستجاباتها للقوانين أم أنها تتعلق أيضاً بالنشاطات التطوعية التي تمتد إلى ما هو أبعد من المتطلبات القانونية؛
- ما هي الأهداف والمعايير التي يمكن اعتبارها كافية أو ملائمة.

¹ ميسون محمد عبد القادر، التفكير الأخلاقي وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية وبعض التغيرات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية التربية علم النفس، الجامعة الإسلامية غزة ، 2009 ، ص117.118 .

² عجيلة محمد وشنيبي عبد الرحيم، فعالية محاسبة المسؤولية الاجتماعية في منظمات الاعمال- مفاهيم وأسس -، الملتقى الدولي الثالث بعنوان

منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة بشار، 15.14 فيفري 2011، ص.8.

- ما هي المعايير والمقاييس التي يجب استخدامها لتقرير ما إذا كانت المؤسسة مسؤولة لائمة؛ أو غير مسؤولة اجتماعيا.

وقد ركز المؤيدون للمسؤولية الاجتماعية مناقشتهم حول القضايا الرئيسية التالية :

- تحقيق الأرباح يجب أن ينظر إليها بمنظور الأجل الطويل وليس بمنظور الأجل القصير كما كان في الماضي، حيث إنفاق المؤسسة لحل المشاكل الاجتماعية والذي يؤدي إلى خفض الأرباح في الأجل القصير من شأنه خلق ظروف بيئية ملائمة لبقائها ونموها واستمرار تدفق أرباحها في الأجل الطويل؛

- كسب صورة جيدة للمؤسسة؛

- المؤسسة التي تتحمل مسؤوليتها الاجتماعية عادة ما تتجنب وطأة التشريعات والقوانين الحكومية؛

- تحويل المشاكل الاجتماعية إلى فرص مربحة للمؤسسة؛

- المؤسسة مصدر المشاكل الاجتماعية حيث تخلق مشكلة تلوث البيئة وأماكن عمل غير صحية.

وبالمقابل تركز مناقشة المعارضين لتبني المؤسسات للمسؤولية الاجتماعية في النقاط التالية¹ :

- من شأن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية أن تؤدي إلى زيادة إنفاق المؤسسة والذي ينعكس على تكلفة السلع والخدمات التي يقدمها وبالتالي تنخفض قدرته على منافسة المؤسسات الأخرى وخاصة الأجنبية منها؛

- يؤدي مزيد من الدور الاجتماعي للمؤسسة إلى خرق قاعدة تعظيم الأرباح وتصبح عاجزة عن الارتقاء بالإنتاجية والاستثمار في البحث وتطوير تكنولوجيات الإنتاج وتقديم منتجات جديدة حيث وجدت المؤسسة أساسا للعمل وتقديم سلع وخدمات بنوعية عالية وأسعار معقولة

¹ علجية محمد وشنيني عبد الرحيم، مرجع سابق، ص.9.

ومن حقها الحصول على عائد تعيد استثماره مما يسمح لها بالتوسع وبالتالي زيادة تشغيل العمال؛

-مهما كانت موارد المؤسسة فإن قدرتها محدودة وإذا حملت بأهداف اجتماعية تتجاوز هذه القدرة فستعرض للمخاطر وبالتالي إلحاق الضرر بالمجتمع ككل؛

-صعوبة المساءلة والمحاسبة عن الأنشطة الاجتماعية ويرجع سبب ذلك إلى عدم وجود معايير موحدة لقياس الأداء الاجتماعي.

المطلب الثاني: أبعاد و مبادئ المسؤولية الاجتماعية

مما لا شك فيه فإن المسؤولية الاجتماعية لها أساسيات متعلقة بها من أبعاد، مبادئ، العناصر ومعايير قياسها وهذا ما سنراه بشيء من التفصيل.

أولاً: أبعاد المسؤولية الاجتماعية

سعى العديد من الكتاب والباحثين إلى محاولة تحديد أبعاد المسؤولية الاجتماعية من وجهات نظر مختلفة، ووضعوا لها مسميات متباينة، نذكر منهم على سبيل المثال كل من (Pride & Ferrell) الذين أشارا إلى أربعة أبعاد للمسؤولية الاجتماعية تمثلت في المثال كل من ما يلي¹:

-**المسؤولية الإنسانية**: أي أن تكون المنظمة صالحة وتعمل على الإسهام في تنمية وتطوير المجتمع وتحسين نوعية الحياة.

-**المسؤولية الأخلاقية**: بمعنى أن تكون المنظمة مبنية على أسس أخلاقية، وأن تلتزم بالأعمال الصحيحة، وأن تمتنع عن إيذاء الآخرين.

-**المسؤولية القانونية**: أي التزام المنظمة بإطاعة القوانين، واكتساب ثقة الآخرين من خلال التزامها بتنفيذ الأعمال الشرعية وعدم القيام بالأعمال المخلة بالقانون.

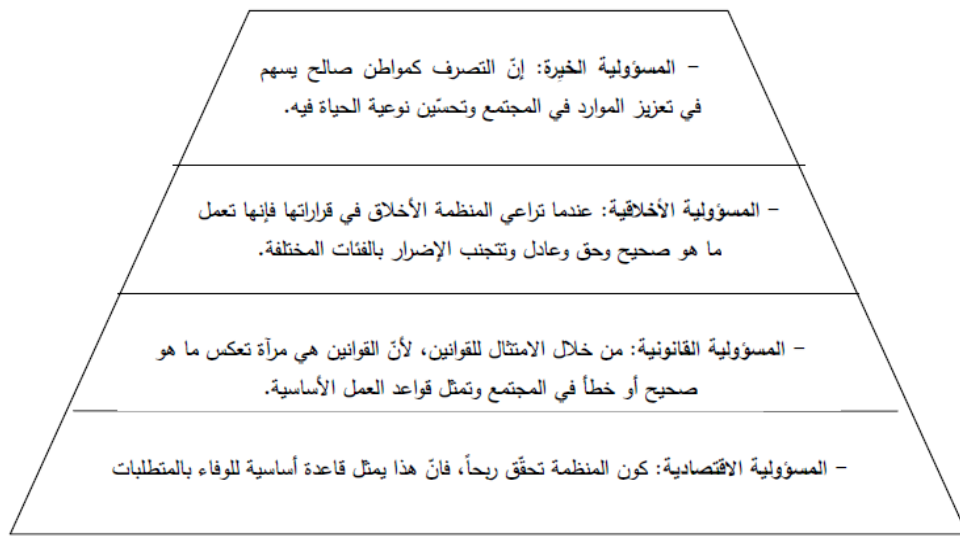
¹ عبد السلام مخلوفي وسفيان بن عبد العزيز، تأثير معايير المسؤولية الاجتماعية على نشاط الشركات متعدد الجنسيات، الملتقى الدولي الثالث

الفصل النظري: مدخل نظري للإفصاح المحاسبي والمسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية

-**المسؤولية الاقتصادية:** بأن تكون المنظمة نافعة ومجدية اقتصاديا، وأن تحاول جاهدة توفير الأمان للآخرين.

وشمولية محتوى المسؤولية الاجتماعية جعلت الباحث كارول (Archie Carroll) يشير إليها بأربعة أبعاد هي البعد الاقتصادي والأخلاقي والقانوني والخيري كما هي موضحة في الشكل أدناه:

الشكل 1: هرم كارول (CARROLL) لأبعاد للمسؤولية الاجتماعية



المصدر: عرابية رايح وبن داودية وهيبة، المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية عرض تجارب بعض الشركات العالمية ، جامعة الشلف، بدون تاريخ، ص.4.

لقد وظفت هذه الأبعاد بشكل هرمي متسلسل لتوضيح طبيعة الترابط بين هذه العناصر من جانب ومن جانب آخر فإن استناد أي بعد على بُعد آخر يمثل حالة واقعية ، واستنادا الى ذلك تكون مسؤولية الشركة الاجتماعية الشاملة هي حاصل مجموع العناصر الأربعة، والتي أوردها Carroll بشكل معادلة التالية:

$$\text{المسؤولية الاجتماعية الشاملة} = \text{المسؤولية الخيرية} + \text{المسؤولية الأخلاقية} + \text{المسؤولية القانونية} + \text{المسؤولية الاقتصادية}$$

المصدر: عرابية رايح وبن داودية وهيبة، المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية عرض تجارب بعض الشركات العالمية، جامعة الشلف، بدون تاريخ، ص.4.

ثانيا: مبادئ المسؤولية الاجتماعية

ترتكز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على تسع مبادئ رئيسية نلخصها في الآتي¹:

-المبدأ الأول :الحماية وإعادة الإصلاح البيئي (Environmental Restoration)

يدعو إلى أن تقوم المؤسسة على حماية وإعادة إصلاح البيئة والترويج للتنمية المستدامة فيما يتعلق بالمنتجات والعمليات والخدمات والأنشطة الأخرى وإدماج ذلك في العمليات اليومية.

- المبدأ الثاني :القيم والأخلاقيات(Ethics)

تعمل بموجبه المؤسسة على تطوير وإنفاذ المواصفات والممارسات الأخلاقية المتعلقة بالتعامل مع أصحاب الحق والمصلحة.

- المبدأ الثالث :المساءلة والمحاسبة (Accountability)

يستوجب إبداء الرغبة الحقيقية في الكشف عن المعلومات والأنشطة بطريق فترات زمنية لأصحاب الشأن لاتخاذ القرارات .

- المبدأ الرابع :تقوية وتعزيز السلطات(Empowerment)

العمل على الموازنة في الأهداف الاستراتيجية والإدارة اليومية بين مصالح المستخدمين والعملاء والمستثمرين والمزودين والمجتمعات المتأثرة وغيرهم من أصحاب الشأن.

-المبدأ الخامس:الأداء المالي والنتائج (Financial Performance and Result)

تعمل المؤسسة على تعويض المساهمين برأس المال بمعدل عائد تنافسي بينما تحافظ في ذات الوقت على الممتلكات والأصول و استدامة هذه العائدات وأن تكون سياسات المؤسسة هادفة إلى تعزيز النمو على المدى الطويل.

- المبدأ السادس :مواصفات موقع العمل (Workplace Standards)

¹ عريوة محاد، دور الأداء المتوازن في قياس وتقييم الأداء المستدام بالمؤسسات المتوسطة للصناعات الغذائية ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية

العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011 ، ص5 .

أن ترتبط أنشطة المؤسسة بإدارة الموارد البشرية لترقية وتطوير القوى العاملة على المستويات الشخصية والمهنية بحسبان أن العاملين يمثلون شركاء قيمين في العمل بما يستوجب إحترام حقوقهم في ممارسات عادلة في العمل والأجور التنافسية والمنافع وبيئة عمل آمنة وصديقة وخالية من المضايقات.

– المبدأ السابع: العلاقات التعاونية (Collaborative Relationships)

أن تتسم المؤسسة بالعدالة و الأمانة مع شركاء العمل وتعمل على ترقية و متابعة المسؤولية الاجتماعية لهؤلاء الشركاء.

– المبدأ الثامن:المنتجات ذات الجودة والخدمات Quality Products and (Services)

تحدد المؤسسة وتستجيب لاحتياجات وحقوق الزبائن و المستهلكين الآخرين وتعمل على تقديم أعلى مستوى للمنتجات وقيمة للخدمات بما في ذلك الالتزام الشديد برضاء وسلامة الزبائن.

– المبدأ التاسع:الارتباط المجتمعي (Community Involvement)

تعمل المؤسسة على تعميق العلاقات المفتوحة مع المجتمع الذي تتعامل معه تتميز بالحساسية تجاه ثقافة واحتياجات هذا المجتمع.

تلعب المؤسسة في هذا الخصوص دورا يتسم بالإيجابية والتعاون والمشاركة حيثما يكون ممكنا في جعل المجتمع المكان الأفضل للحياة وممارسة الأعمال.

المطلب الثالث: عناصر ومعايير قياس المسؤولية الاجتماعية

أولاً: عناصر المسؤولية الاجتماعية

حدد السيد أحمد عثمان عناصر المسؤولية الاجتماعية كالتالي¹ :

1- الاهتمام : ويقصد به الارتباط العاطفي بالجماعة التي ينتمي إليها الفرد، صغيرة أم كبيرة،

ذلك

¹ ميسون محمد عبد القادر، مرجع سابق، ص114 .

الارتباط الذي يخالطه الحرص على استمرار تقدمها وتماسكها وبلوغها أهدافها، والخوف من أن تصاب بأي ظرف يؤدي إلى إضعافها أو تفككها.

2-الفهم : هو ينقسم إلى شقين، الأول فهم الفرد للجماعة، والثاني فهم الفرد للمغزى الاجتماعي لأفعاله.

ويقصد بالشق الأول فهم الفرد للجماعة، أي فهمه للجماعة في حالتها الحاضرة من ناحية، وفهم لمؤسساتها ومنظماتها وعاداتها وقيمها ووضعها الثقافي وتاريخها. أما الشق الثاني من الفهم، وهو فهم الفرد للمغزى الاجتماعي لأفعاله، فالمقصود به أن يدرك الفرد آثار أفعاله وتصرفاته وقراراته على الجماعة، أي يفهم القيمة الاجتماعية لأي فعل أو تصرف اجتماعي يصدر عنه.

3- المشاركة : يقصد بها اشتراك الفرد مع الآخرين في عمل ما يمليه الاهتمام وما يتطلبه الفهم من أعمال تساعد الجماعة في إشباع حاجاتها، و حل مشكلتها، والوصول إلى أهدافها، وتحقيق رفاهيتها، والمحافظة على استمرارها.

ويؤكد السيد عثمان على الترابط والتكامل بين عناصر المسؤولية الاجتماعية الثلاثة: الاهتمام، الفهم، المشاركة، لأن كلا منها ينمي الآخر ويدعمه، فالاهتمام يحرك الفرد إلى فهم الجماعة، وكل ما زاد فهمه زاد اهتمامه، كما أن الاهتمام والفهم ضروريا للمشاركة، والمشاركة تزيد من الاهتمام وتعمق من الفهم. ولا يمكن أن تتحقق المسؤولية الاجتماعية عند الفرد إلا بتوفر عناصرها الثلاثة.

ثانيا: معايير قياس المسؤولية الاجتماعية

هناك أربعة معايير أساسية يتم من خلالها تقييم المسؤولية الاجتماعية¹:

¹ محمد فلاق وقدور بنافلة، المسؤولية الاجتماعية لشركات الاتصالات الجزائرية جيزي، موبليس، نجمة، التحول من العمل الخيري إلى العطاء

الذكي، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2013، ص10.

1 معيار الأداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة: ويشمل جميع تكاليف الأداء بخلاف الأجر الأساسي الذي تقدمه المؤسسة للعاملين فيها بغض النظر عن مواقعهم التنظيمية أو نوع أو طبيعة أعمالهم وتقوم المؤسسة بالالتزام بتوفير كافة العوامل اللازمة لخلق وتعميق حالة الولاء وانتماء العاملين كالاهتمام بحالتهم الصحية وتدريبتهم وتحسين وضعهم الثقافي والاهتمام بمستقبلهم عند انتهاء فترة خدماتهم و ما إلى ذلك.

2 معيار الأداء الاجتماعي لحماية البيئة: ويشمل كافة تكاليف الأداء الاجتماعي المضحي بها لحماية أفراد المجتمع المحيط الذي تعمل المؤسسة داخل نطاقه الجغرافي حيث تحاول جاهدة رد الأضرار عن البيئة المحيطة والمتولدة من أنشطتها الصناعية، وهذه تشمل على تكاليف حماية تلوث الهواء والبيئة البحرية والمزروعات والأعشاب الطبيعية وتلوث المياه وما إلى ذلك.

3 معيار الأداء الاجتماعي للمجتمع: ويتضمن كافة تكاليف الأداء التي تهدف إلى إسهامات المؤسسة في خدمة المجتمع مشتملة بذلك على التبرعات والمساهمات للمؤسسات التعليمية والثقافية والرياضية والخيرية ثم تكاليف الإسهامات في برامج التعليم والتدريب الاجتماعي ومشاريع التوعية الاجتماعية.

4 معيار الأداء الاجتماعي لتطوير الإنتاج: وتشمل كافة تكاليف الأداء التي تنصب في خدمة المستهلكين حيث تتضمن تكاليف الرقابة على جودة الإنتاج وتكاليف البحث والتطوير ثم تكاليف ضمانات المتابعة ما بعد البيع وتدريب وتطوير العاملين وغيرها من الخدمات التي تحقق حالة الرضا عن المنافع المتأتية من المنتجات والخدمات المقدمة إلى المستهلكين.

المبحث الثالث: القوائم المالية

تعتبر القوائم والتقارير المالية من أهم مخرجات النظام المحاسبي، وهذا يعني أهمية الأرقام التي تحويها هذه القوائم باعتبارها تلخيص لكم هائل من الأحداث والعمليات المالية التي تمت خلال فترة معينة، والتي تصبح فيما بعد الأساس الذي يعتمد عليه في اتخاذ القرار، ونظرا لتعدد الفئات المستخدمة لها فقد صممت من حيث الشكل والمحتوى لتخدم الأغراض العامة لجميع الفئات مع ضرورة أن تتوفر في المعلومات المدرجة في هذه القوائم مجموعة من الخصائص حتى تكون أكثر فائدة. حيث قسمنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب محاولين مس جميع الجوانب الممكنة

المطلب الأول: القوائم المالية وأهدافها

المطلب الثاني: استخدامات القوائم المالية

المطلب الثالث: مكونات القوائم المالية

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية وأهدافها

يتم إعداد القوائم المالية بشكل سنوي لتلبية الاحتياجات العامة من المعلومات لشريحة واسعة من المستخدمين، لذا جاء هذا المطلب لتوضيح القوائم المالية، ومعرفة أهدافها، مع تحديد الجهة المستخدمة لها

أولاً: مفهوم القوائم المالية

القوائم المالية هي نتاج فكر محاسبي تم التوصل إليها من خلال الحاجة الضرورية لممارسي مهنة المحاسبة باعتبار وظيفتها الرئيسية هي تزويد المعلومات للمستثمرين والمقرضين الحاليين والمحتملين وأصحاب العلاقة الآخرين ، فالقوائم المالية تتكون من مجموعة متكاملة ومتربطة من المستندات المحاسبية تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية، والأداء المالي، وتغيرات الوضعية المالية في تاريخ إقفال الحسابات ، لذا فالقوائم المالية عبارة عن مجموعة من البيانات المسجلة بتطبيق لمبادئ متعارف عليها في المحاسبة مع التقدير الشخصي¹، كما تعتبر القوائم المالية الوسيلة التي تستخدم لإبلاغ الأطراف الخارجية بالمعلومات التي تم إعدادها وتجميعها في الحسابات المالية بصورة دورية منتظمة.

أما التقارير المالية فتشمل بخلاف القوائم المالية العديد من الأشكال نجد من بينها: خطاب رئيس مجلس الإدارة الموجه للمساهمين والمستثمرين المرتقبون وغيرهم، توقعات وتنبؤات الإدارة بخصوص نشاط المؤسسة الحالي والمستقبلي، وكذلك أثر نشاطها على البيئة المحيطة بها، ومشاركتها في حل مشاكل المجتمع كتخفيض البطالة ومكافحة التلوث² ، إضافة إلى تقارير تغيرات الأسعار، وتقارير المنافسة التي تواجهها المؤسسة.

ثانياً: أهداف القوائم المالية.

¹ عمر السيد حسنين، تطور الفكر المحاسبي، ط4 ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، بدون سنة نشر، ص 62.

² كمال الدين مصطفى الدهراوي، المحاسبة المتوسطة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية، ط2 ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2009 ص ص 13 ، 14 .

إن أهداف القوائم والتقارير المالية ليست ثابتة بل يمكن أن تتغير بتغير الظروف وتغير الحاجة إلى المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار ، فقد ذكرت IASC عام 1972 ، أن الهدف من القوائم المالية هو تقديم معلومات حول الأداء، والوضعية المالية للمؤسسة وتغيراتها، هذه المعلومات تستخدم من قبل مجموعة واسعة من المستخدمين بغرض اتخاذ القرارات الاقتصادية ، أما FASB فقد حدد سنة 1978 ، أهداف التقارير المالية من خلال قائمة المفاهيم بما يلي:

- تهدف التقارير المالية إلى تقديم المعلومات لاتخاذ القرارات التجارية والاقتصادية؛
- المعلومات يجب أن تكون مفهومة لهؤلاء الذين يتوافر لديهم الفهم المعقول للأنشطة التجارية والاقتصادية، ويكون لديهم الرغبة في دراسة هذه المعلومات بقدر معقول من الاجتهاد؛
- المعلومات يجب أن تكون مفيدة لتقدير مقدار والتوقيت وحالات عدم التأكد حول التدفقات النقدية المستقبلية؛

-تقديم معلومات حول الأرباح ومكوناته؛

-تقديم معلومات عن الموارد الاقتصادية للمؤسسة والالتزامات المتعلقة بتلك الموارد.

كما يشير أمين السيد بأن القوائم المالية تظهر نتائج مسؤولية الإدارة أو محاسبة الإدارة عن الموارد التي أودعت لديها¹ ، كما توصل طارق عبد العال حماد إلى أن التقارير المالية تقدم معلومات مفيدة لاتخاذ القرار الاقتصادي، ولكنها لا تحدد ما يجب أن تكون عليه تلك القرارات من خلال ما سبق نستنتج ما يلي:

-إعداد القوائم المالية ليس هدفا في حد ذاته وإنما الهدف هو توفير معلومات مفيدة تساعد في تقييم العوائد، والمخاطرة، ومستوى الأداء، وبالتالي توفير مناخ مناسب للاستثمار، وفي النهاية تخصيص الموارد الاقتصادية بما تحقق الاستخدام الكفؤ لها؛

-لإفصاح المحاسبي وللقوائم المالية نفس الهدف فكلاهما أصبح يركز على وجهة نظر مستخدمي المعلومات.

¹ أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2015 ، ص

المطلب الثاني: مستخدمو القوائم المالية واحتياجاتهم من المعلومات

يمكن تقسيم مستخدمي القوائم المالية إلى قسمين رئيسيين هما:

1 -المستخدمون الداخليون: يمثل المستخدمون الداخليون في إدارة المؤسسة .هذه الأخيرة تهتم بالحصول على المعلومات للحكم على مدى كفاءتها في إدارة المؤسسة خلال الفترة المالية، وتتعلق هذه المعلومات بالربحية، والاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة، وكيفية استغلال الموا رد.

2 -المستخدمون الخارجيون: هناك نوعين من المستخدمين الخارجيين هما:

1-2-المستخدمون ذوي المصلحة المباشرة: تتضمن الأطراف التالية:

-المستثمرون الحاليون والمرتقبون: (*Investisseurs existants et potentiels*)

تحتاج هذه الفئة لمعلومات تساعدكم على تحديد ما إذا كان عليهم اتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع، أو معلومات تساعدكم في تقييم قدرة المؤسسة على توزيع الأرباح، أو تقييم كفاءة إدارتها، أو معلومات عن السيولة، أو مستقبل هذه المؤسسة ضمن المؤسسات المنافسة؛

-المقرضون الحاليون والمرتقبون: (*Prêteurs existants et potentiels*) يتمثل

دائنو المؤسسة في المقرضين العاديين كالبنوك وحملة السندات، حيث يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدكم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المترتبة عليها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق¹؛

-الموردون والدائنون التجاريون: (*Fournisseurs et autres créanciers*)

تحتاج هذه الفئة إلى معلومات تساعدكم في تقدير ما إذا كانت المؤسسة عميل جيد قادر على

¹ أحمد حلمي جمعة، نظرية المحاسبة المالية (النموذج الدولي الجديد)، ط4 ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010 ،

سداد ديونه ، ويهتم الدائنون التجاريون عادة بالمؤسسة في الأجل القصير بدرجة أكبر من اهتمام المقرضين ؛

-العملاء: (Clients) إن العملاء بحاجة إلى معلومات تساعد في التنبؤ بوضع المؤسسة المستقبلي، وقدرتها على الاستمرار في عملية إنتاج وبيع سلعتها خصوصاً عندما يكون لهم ارتباط طويل الأجل معها.¹

-الموظفون: (Personnels) الموظفون والمجموعات الممثلة لهم يهتمون بالمعلومات المتعلقة بالأمان الوظيفي والممثل في استقرار وربحية رب العمل.

-الحكومة ودوائرها المختلفة (Gouvernement et ses différents départements)

: (إن السلطات الضريبية تقوم بتحديد وعاء الضريبة وفرضها وتحصيلها في ضوء المعلومات التي تظهر في القوائم المالية، كما أن دائرة الإحصائيات تهتم بهذه الأخيرة لمعرفة مدى مساهمة المؤسسة في الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى أن السلطات القضائية تحتاج إلى القوائم المالية للفصل في أمور الإفلاس والمنازعات القضائية.

-الجمهور: (ouleF) الجمهور يسعى للحصول على معلومات حول نجاح أو ازدهار المؤسسة لأنها تساهم بطريقة فعالة في تطوير الاقتصاد الوطني من خلال مساهمتها في الدخل الوطني أو من ناحية توفير الشغل.

2-2-المستخدمون ذوي المصلحة غير المباشرة: يتمثلون في المستشارين والمحللين

الماليين الذين يقدمون

خدماتهم لرجال الأعمال، والباحثين، وهيئات أسواق المال وغيرها.

تجدر الإشارة إلى أن كل من المستخدمين الداخليين والمستخدمين ذوي المصلحة غير المباشرة لم يرد ذكرهم ضمن إطار إعداد وعرض القوائم المالية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية، هذه الأخيرة تعتبر بأن هناك احتياجات مشتركة لجميع المستخدمين، فإذا كانت القوائم

¹ - ياسين أحمد العيسى، أصول المحاسبة الحديثة، ج4 ، ط4 ، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003 ، ص 29.

المالية تلبي احتياجات المستثمرين، فإنها تلبي أيضا احتياجات لمستخدمين الآخرين¹ ، باعتبار المستثمر هو من يتحمل المخاطر.

من خلال ما سبق نستنتج أن القوائم المالية تعد على أساس أنها قوائم ذات أغراض عامة، بحيث تلبي احتياجات العديد من المستخدمين مع التركيز على احتياجات المستخدمين المباشرين وبالخصوص المستثمرين

المطلب الثالث: مكونات القوائم المالية

تتكون القوائم المالية من قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، إضافة إلى الملاحظات، التي تعتبر جزء لا يتجزأ عن القوائم المالية.

أولا :قائمة المركز المالي

مفهوم قائمة المركز المالي ومكوناتها : (*Un état de situation financier*) قائمة المركز المالي

هي في الأساس جدول تلخيصي يعرض الوضعية المالية للمؤسسة في وقت معين، هذه الأخيرة تقاس بالفرق بين جميع أصول المؤسسة وجميع خصومها، ويمثل هذا الفرق " حقوق الملكية"²، إذن قائمة المركز المالي هي تصوير للوضع المالي في لحظة زمنية (هي تاريخ إعداد القائمة)، وعليه فإن محتويات قائمة المركز المالي هي عناصر لحظية، وتعرف محاسبيا بمصطلح الأرصدة² ، وتتمثل عناصرها فيما يلي:

-الأصول : (*Actifs*) هي الموارد الاقتصادية للمؤسسة، بحيث تحقق منافع اقتصادية

مستقبلية؛

¹ –Bernard Rafournier, **Les Normes Comptables Internationales (IAS)**, Economica, Paris, France, 1996, p 14.

² Wolfgang Dick, Franck Missoner–Piera, et autres, **Comptabilité Financière en IFRS**, Pearson éducation, Paris, France, 2006, p 3.

-**الالتزامات: (Passifs)** هي الديون الراهنة الناتجة عن أحداث ماضية، والتي يمثل انقضاؤها بالنسبة للمؤسسة في خروج موارد متمثلة في منافع اقتصادية؛

-**حقوق الملكية: (Capitaux propres)** هي إجمالي حقوق المساهمين في المؤسسة، وبمعنى آخر حقوق الملكية تمثل صافي أصول المؤسسة بعد سداد كافة الالتزامات.

أهداف قائمة المركز المالي: إن توضيح المؤسسة ما لها وما عليها في تاريخ محدد يوفر مجموعة من المعلومات أهمها:

-معلومات عن السيولة المتاحة للمؤسسة؛ أي تقييم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل؛

-معلومات عن المرونة المالية للمؤسسة؛ أي قدرتها على تعديل مقدار وتوقيت تدفقاتها النقدية حتى يمكن الاستجابة للاحتياجات والفرص غير المتوقعة؛

-معلومات عن هيكل رأس المال؛

-حساب معدلات العائد على الاستثمار؛

-الحكم على درجة المخاطرة.

ثانيا : قائمة الدخل

مفهوم قائمة الدخل ومكوناتها: (Un état du résultat global) إن قائمة الدخل هي القائمة

التي تقيس مدى نجاح عمليات المؤسسة في فترة زمنية معينة¹، كما أنها عبارة عن جدول تلخيصي للأعباء والإيرادات المحققة من قبل المؤسسة والفارق بينهما يظهر النتيجة الصافية من ربح أو خسارة ، فإن قائمة الدخل تزود مستخدميها بالمعلومات حول الأداء المالي

¹ دونالد كيسو، جيرى ويجانت، المحاسبة المتوسطة، ج4 ، ط 2 تعريب أحمد حامد حجاج ، دار المريخ للنشر، السعودية، بدون سنة نشر، ص 166.

للمؤسسة، وتساعدهم على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، إضافة إلى معلومات أخرى مفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، أما العناصر الأساسية المكونة لها فتشمل ما يلي:

-**الدخل: (Revenu)** هو زيادة المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية، والتي تؤدي إلى زيادة حقوق الملكية عدا المساهمات التي تتم من قبل الملاك، وتكون هذه الزيادة على شكل تدفقات واردة أو زيادة الأصول أو تخفيض في الالتزامات¹، والدخل يتضمن كل من الإيرادات والمكاسب؛

-**الإيرادات: (Produits)** هي زيادة المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية في سياق النشاطات العادية للمؤسسة (كالمبيعات، الرسوم، الفائدة، أرباح الأسهم....الخ)، ويؤدي حدوث الإيراد إلى تدفقات داخلية للأصول أو ارتفاع في قيمة الأصول أو انخفاض في قيمة الالتزامات، مما ينتج عن ذلك زيادة في حقوق الملكية؛

-**المصاريف: (Charges)** هي نقصان المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على شكل تدفقات خارجة من المؤسسة أو أي نقص في أصولها أو زيادة في خصومها، وتؤدي المصاريف إلى نقصان في حقوق الملكية خلافا لتلك المتعلقة بتوزيعات الأرباح على المالكين، فالمصاريف تنشأ في سياق النشاطات العادية (كتكلفة المبيعات، الأجور، الاهتلاكات)؛

-**المكاسب: (Gains)** هي زيادة في حقوق الملكية، وتتحقق من نشاطات استثنائية مثل: مكاسب التغيرات في أسعار الصرف؛

-**الخسائر: (Pertes)** هي نقصان في حقوق الملكية، وتتحقق من نشاطات استثنائية مثل: خسائر التغيرات في أسعار الصرف، الخسائر الناتجة عن الكوارث كالحريق.

-**أهداف قائمة الدخل:** تهدف قائمة الدخل إلى ما يلي:²

-توفر معلومات تساعد في عملية التنبؤ والمقارنة وتقييم القوة الإرادية للمؤسسة؛

¹ محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص 18.

² محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص 47.

-تقديم معلومات مفيدة للحكم على قدرة المؤسسة على استغلال مواردها بشكل فعال؛

-تحديد مقدار الضريبة المستحقة على المؤسسة؛

-مفهوم الربح الجاري والربح الشامل في قائمة الدخل: إن قائمة الدخل يتم إعدادها

طبقاً لمفهومين

أساسيين للربح المحاسبي هما: ¹

-مفهوم الربح من العمليات الجارية أو من النشاط التشغيلي؛

-مفهوم الربح الشامل.

طبقاً للمفهوم الأول - ربح النشاط الجاري - لا تتضمن قائمة الدخل إلا تلك العناصر التي تعتبر عادية متكررة، والتي تتعلق بنشاط الفترة الحالية، وعليه فإن أي عناصر غير عادية أو غير متكررة أو تتعلق بنشاط فترات أخرى، يجب استبعادها عند تحديد صافي الربح الجاري للفترة الحالية، ويستند هذا على تبرير أساسي هو أن العناصر غير العادية لا تخضع عادة لإرادة المؤسسة، وبالتالي فإن استبعادها سوف يجعل قائمة الدخل أكثر فائدة في مجالات تقييم الأداء وعمل التنبؤات الخاصة بالمستقل.

أما مفهوم الربح الشامل فيجب أن تتضمن قائمة الدخل أثر كافة العمليات، والأحداث، والظروف التي أدت إلى تغيير حقوق الملكية خلال الفترة، ذلك بالطبع بعد استبعاد العمليات الرأسمالية، التي تتم مع أصحاب رأس المال بصفتهم ملاكاً، ولكن التوصيات المعاصرة تأخذ بالجمع بين المفهومين.

ثالثاً : قائمة التدفقات النقدية

-مفهوم قائمة التدفقات النقدية ومكوناتها: (Un tableau de flux de trésorerie)

إن قائمة التدفقات النقدية عبارة عن قائمة توضح كيفية تمويل المؤسسة لنشاطاتها، وكيفية استخدامها لمصادرهما خلال فترة زمنية محددة ، كما أنها بيان للتدفقات النقدية الداخلة

¹ عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص 211-213 .

للمؤسسة، والتدفقات النقدية الخارجة منها خلال الدورة المحاسبية مع التفرقة بين التدفقات النقدية المرتبطة بالأنشطة التشغيلية، والاستثمارية، والتمويلية للمؤسسة.

-أهداف قائمة التدفقات النقدية: إن بواعث الطلب على معلومات قائمة التدفقات النقدية

يدور جوهرها حول ثلاث نقاط:

-ترتبط بتقييم الاستثمارات في سوق رأس المال إذ تؤثر قدرة المؤسسة في تحقيق تدفقات نقدية

على سداد التوزيعات والفوائد، ومن ثم ينصب تأثيرها على القيمة السوقية للأوراق المالية؛

-تتعلق بالتنبؤ بالتدفقات المستقبلية، إذ تقدم قائمة التدفقات النقدية معلومات ملائمة وجوهرية

لكل من المستثمرين والدائنين والمقرضين، والتي تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة في تحقيق

تدفق نقدي ايجابي في المستقبل؛

-تتعلق بالتنبؤ بالفشل المالي، إذ تزايد الطلب على معلومات التدفقات النقدية في السنوات

الأخيرة؛ بسبب تزايد حالات الإعسار المالي والإفلاس.

-تستخدم قائمة التدفقات النقدية في تحديد مقدار وتوقيت ودرجة التأكد المرتبطة بالتدفقات

النقدية المستقبلية، كما تسمح بتوفير معلومات لتحليل العلاقة بين صافي الدخل (الربح

المحاسبي)، وصافي التدفق النقدي.¹

رابعاً: قائمة التغيرات في حقوق الملكية (*Un état des variation de capitaux propres*)

إن قائمة التغيرات في حقوق الملكية عبارة عن جدول يوضح الأحداث التي قد تطرأ على بنود

رأس المال وحقوق المساهمين، والتي تعطي معلومات عن التغيرات التي تحدث أثناء السنة

على رأس المال والأرباح المحتجزة والتوزيعات والاحتياطات إن الهدف الأساسي من معلومات

تغيرات حقوق الملكية يتمثل في تحديد مجموع النتائج المتولدة من نشاطات المؤسسة خلال فترة

¹ محمد عباس بدوي، الأميرة إبراهيم عثمان، تطور الفكر المحاسبي بين النظرية والتطبيق ، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2012، ص

النشاط فيما يتعلق برأس المال، ويستثنى منها جميع المعاملات التي تتم بين المساهمين مثل : إصدار أسهم عينية، تحويل سندات إلى أسهم، علاوة الإصدار

خامسا: الملاحظات عن القوائم المالية

تعتبر الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية جزء لا يتجزأ منها؛ ذلك أنها تتضمن هوامش وملاحظات وتوضيحات لما تضمنته القوائم المالية، والتي تعتبر ضرورية لفهم القوائم المالية، وبانتفاء وجودها تكون القوائم المالية غامضة، ولا يمكن أن تكون أساسا سليما لاتخاذ القرارات الرشيدة¹، ويتم عرض هذه الملاحظات بأحد الأساليب التالية:

-**التوضيح بين قوسين**: يتم إدراج المعلومة الإضافية بشكل مختصر في صلب القائمة المالية، مما يقلل من احتمال عدم الانتباه إليها، كأن تذكر القيمة العادلة لبند تم تقييمه بالتكلفة التاريخية أو إظهار وحدة القياس للقوائم المالية (ألف دينار)؛

-**الملاحظات**: تستخدم عندما لا يكون مناسبا إظهار الإيضاحات بين قوسين خصوصا عندما يتطلب التوضيح شرحا مطولا كبيان نوعية الاستثمارات قصيرة الأجل بأنها معدة للمتاجرة، وشرح أساليب أو التغيرات في الطرق المحاسبية أو الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية؛

-**الجدول والقوائم المكملة**: الجداول المكملة يتم استخدامها بشكل منفرد لعرض المزيد من المعلومات التفصيلية عن بعض الأصول أو الخصوم، أما القوائم المكملة فتشمل مثلا قائمة أثر تغيرات الأسعار على القوائم المالية

-**بنود مقابلة ومتصلة**: يتم إدراج المعلومة في مكان ما من القائمة وتدرج معلومة مرتبطة بها في مكان آخر في القائمة نفسها، كأن يتم تخصيص الحسابات المدينة كرهن لبنك على ذمة قرض منه.

¹ خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، ط4، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 143.

الفصل التطبيقي

الدراسة الميدانية بمؤسسة الإسمنت
لأفارج حمام الضلعة

تمهيد:

بعدما تم استعراض الجانب النظري للدراسة من خلال الفصل الأول تناولنا خلاله دراسة الجوانب النظرية الأساسية المتعلقة بالدراسة، سيتم التطرق في هذا الفصل إلى الدراسة التطبيقية في مؤسسة الإسمنت لافارج بحمام الضلعة، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تتمثل في: المبحث الأول خصص لتقديم مؤسسة الإسمنت لافارج بحمام الضلعة من خلال التطرق إلى النشأة والتعريف ومن ثم نشاط وأهداف هذه المؤسسة وتقسيمات الهيكل التنظيمي لها، وفي المبحث الثاني تم الوقوف على الإدارة والمسؤولية البيئية داخل المؤسسة، أما في المبحث الثالث فهو على مدى تطبيق المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في قوائمها المالية.

انطلاقاً مما سبق فإننا سنخصص هذا الفصل للتطرق إلى العناصر التالية:

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة.

المبحث الثاني: الإدارة والمسؤولية البيئية في المؤسسة.

المبحث الثالث: مدى تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية.

تمهيد

تعتبر صناعة الاسمنت من الصناعات الاستراتيجية لأنها ترتبط مباشرة بأعمال الإنشاء والتعمير، وهي مع ذلك تعد صناعة بسيطة مقارنة بالصناعات الكبرى، وذلك لأن صناعتها تعتمد على مواد بسيطة. كما تحتل صناعة الإسمنت بالجزائر كغيرها من الدول مكانة معتبرة لكونها قاعدة أساسية لتطور أغلب القطاعات الأخرى الحيوية في الاقتصاد الوطني كذلك من خلال إنتاج مادة الإسمنت واستخدامها في كثير من القطاعات وعلى رأسها قطاع البناء كالأشغال العمومية، والبنى التحتية للاقتصاد الوطني والتي تعد الركيزة الرئيسية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول : تعريف بمؤسسة لافارج Lafarge

المطلب الاول : نشأة وتعريف مؤسسة لافارج حمام الضلعة

اولا: نشأة مؤسسة لافارج

تعد مجموعة لافارج (Lafarge) الرائدة عالميا من أبرز المؤسسات القائمة على إنتاج مواد البناء من إسمنت وخرسانة وغيرها، وهي منتشرة في أكثر من 78 دولة، وتتبع المجموعة استراتيجية تقوم على توقع احتياجات الصناعة من مواد البناء بهدف تلبيةها مسبقا، ويعمل بها أكثر من 76000 موظف حول العالم، وقد انطلقت أعمال لافارج سنة 1833 عند قيام "أوغست بافين" بتأسيس استثمار متخصص في تصنيع الجير في فرنسا، من خلال الاستحواذ على عدد من مؤسسات الجير والاسمنت، وبعد ذلك أصبحت المجموعة من أكبر منتجي الإسمنت في فرنسا بحلول أواخر عام 1930 ، حيث تقم المجموعة بإتباع استراتيجية قوية للتوسع العالمي، كان ذلك لأول مرة عام 1864 عند تزويد مصر بالجير لبناء قناة السويس، واستمرت في التوسع في كل من شمال إفريقيا (الجزائر، المغرب)، المملكة المتحدة، البرازيل، كندا، أمريكا الشمالية والشرق الأوسط (الأردن)

ويقع المقر الرئيسي للمجموعة بالعاصمة الفرنسية "باريس"، إذ تعمل على تطوير عملياتها التجارية في الأسواق سريعة النمو بصفة خاصة وتولي المجموعة اهتماما كبيرا بالتنمية المستدامة والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة في محور استراتيجيتها، ومنذ سنة 2005 تصنف Lafarge سنويا ضمن أفضل 100 مؤسسة متعددة الجنسيات من حيث التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة (دراسة Corporte Kinghts inc) أما مؤسسة لافارج حمام الضلعة محل دراستنا الميدانية فتعود أصل ملكيتها إلى مجموعة " أوراسكوم " المصرية، حيث كانت تسمى "المؤسسة الجزائرية للإسمنت" ابتداء من تاريخ 03 مارس 2003 وإلى غاية 2009، كأول مؤسسة مملوكة بالكامل

ثانيا : مؤسسة لافارج حمام الضلعة

تقع مؤسسة الإسمنت لافارج بحمام الضلعة على بعد 07 كلم جنوب شرق دائرة حمام الضلعة، وعلى بعد 03 كلم إلى الشرق من الدبيل، وتحديدا على بعد 30 كلم من الشمال الغربي لولاية المسيلة، وعلى بعد 240 كلم تقريبا جنوب شرق الجزائر العاصمة، وهي تتربع على مساحة تقدر بـ 100 هكتار منها 25 % دون إنتاج و 75 % مخصصة للإنتاج، وهي مساحة تسمح للمصنع بالعمل في ظروف جد ملائمة، نتيجة القرب من مصادر المواد الأولية (محاجر، مياه، طاقة) بالإضافة إلى تموقعها بالقرب من الطريق الوطني رقم (45) كميزة للمصنع وحافز للزبائن، وقد بدأت المؤسسة بالإنتاج الفعلي للإسمنت في سبتمبر 2003 ، بما يقارب من 632 عامل، حيث تم تسجيلها تحت رقم 01 16.00166868 ACC: بالسجل التجاري، يتمحور نشاطها الأساسي حول إنتاج الإسمنت الرمادي، وقدر رأسمالها الاجتماعي عند التأسيس بـ 7.256.602000 دج ذات الشكل القانوني شركة ذات أسهم (ACC/SPA) ، وهي تستحوذ حاليا على ما نسبته 37 % من الحصة السوقية للإسمنت بالجزائر، ويتواجد مقرها الرئيسي بحيدرة بالجزائر العاصمة، باعتبار لافارج مؤسسة متعددة الجنسيات في الجزائر تقوم بإنتاج أنواع جديدة للإسمنت وتسعى إلى اكتساب أكبر حصة سوقية بين منافسيها وتعتمد

المؤسسة على استراتيجية تركز على إدخال التكنولوجيا الحديثة دون اللجوء الى عدد كبير من العمال، وشعارها في ذلك " Lafarge مواد تبني الحياة " لآلاف المواطنين الجزائريين

المطلب الثاني : إمكانيات المؤسسة وهيكلها التنظيمي

أولا : إمكانيات مؤسسة لفارج

تتوفر المؤسسة على خطين لإنتاج الإسمنت، حيث يتمثل الخط الأول للإنتاج في الإسمنت الرمادي، وبدأ التشغيل به في جانفي 2004 ، وقدرت تكلفته الإنتاجية ب 260 مليون دولار وتقدر قدرته التصنيعية ب : 2.4 مليون طن/سنة، خط ثاني للإنتاج أنجز في منتصف عام 2005 مخصص لإنتاج الإسمنت الأبيض، وكلف 190 مليون دولار وله قدرة تصنيعية تقدر ب : 2.4 مليون طن /سنويا، ألتن لاستخراج المواد الأولية بطاقة إنتاجية تقدر ب 1000 طن/ساعة، ورشة لتصليح الأجهزة الميكانيكية، مخبر لتحليل الإسمنت كيميائيا، ورشة لتحويل الإسمنت من أجل توزيعه بالتجزئة أوفي أكياس، ورشة للمحرك الكهربائي، ورشة تكوين، ويغطي إنتاج المؤسسة ولاية المسيلة والولايات المجاورة سطيف، برج بوعريج، كما تمتلك المؤسسة مصنعا لإنتاج أكياس التعبئة كالتغليف بولاية برج بوعريج (المنطقة الصناعية)، وتملك أيضا نقاط للبيع في ولاية المسيلة، قسنطينة وغيرها. كما تمتلك المؤسسة 30 شاحنة لمختلف الأوزان، آلات المحجرة : 05 الات للملأ، 04 شاحنات بلدوزر (بقوة - 750 300 حصان)، آلة لتكسير الأحجار وأخرى للكشف، بالإضافة إلى وجود 16 آلة متخصصة في الرفع والتفريغ. أما فيما يخص وسائل الإعلام الألي فتمتلك المؤسسة إمكانيات معتبرة ذات تكنولوجيا عالية تتمثل في 97 جهاز إعلام ألي، 03 مكاشف إلكترونية، شبكة للإعلام الألي متكونة من 07 مراكز للخدمة، محطة DAO (Dessin Assiste Par Ordinateur) للتحكم في الرسم بواسطة الكمبيوتر، غرفة التحكم والمراقبة يتم فيها التحكم ومراقبة وقيادة مختلف عمليات الإنتاج بواسطة نظام رقابة رقمي عن طريق أجهزة إلكترونية جد حديثة موصولة

بحواسيب هذه الغرفة. الإمكانيات البشرية : بلغ عدد موظفي المؤسسة حتى نهاية جانفي 2017 حوالي 872 عاملا مصنّفون حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 01 : تصنيف العمال في مؤسسة لفارج

حتى نهاية جانفي 2016		الرتب
المؤقتون	الدائمون	
32	52	الإطارات
35	45	أعوان التحكم
288	420	أعوان التنفيذ
355	517	المجموع

المصدر : من إعداد الطالب استنادا إلى مصلحة الموارد البشرية بالمؤسسة.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

تتكون مؤسسة الإسمنت لفارج بحمام الضلعة من المديرية العامة ومديريات فرعية أخرى تتولى المهام المنوطة بها حسب الحاجة، ويتولى مجلس الإدارة رسم ووضع السياسات والخطط الإنتاجية والاقتصادية والتنظيمية والفنية اللازمة لتحقيق أهداف المؤسسة ونشاطها ومتابعة تنفيذها ويمارس جميع الحقوق والصلاحيات المتعلقة بذلك، وتتكون مؤسسة لفارج حمام الضلعة من:

-مقر المديرية العامة المتواجد بالجزائر العاصمة؛

-مصنع الإسمنت بحمام الضلعة ولاية المسيلة؛

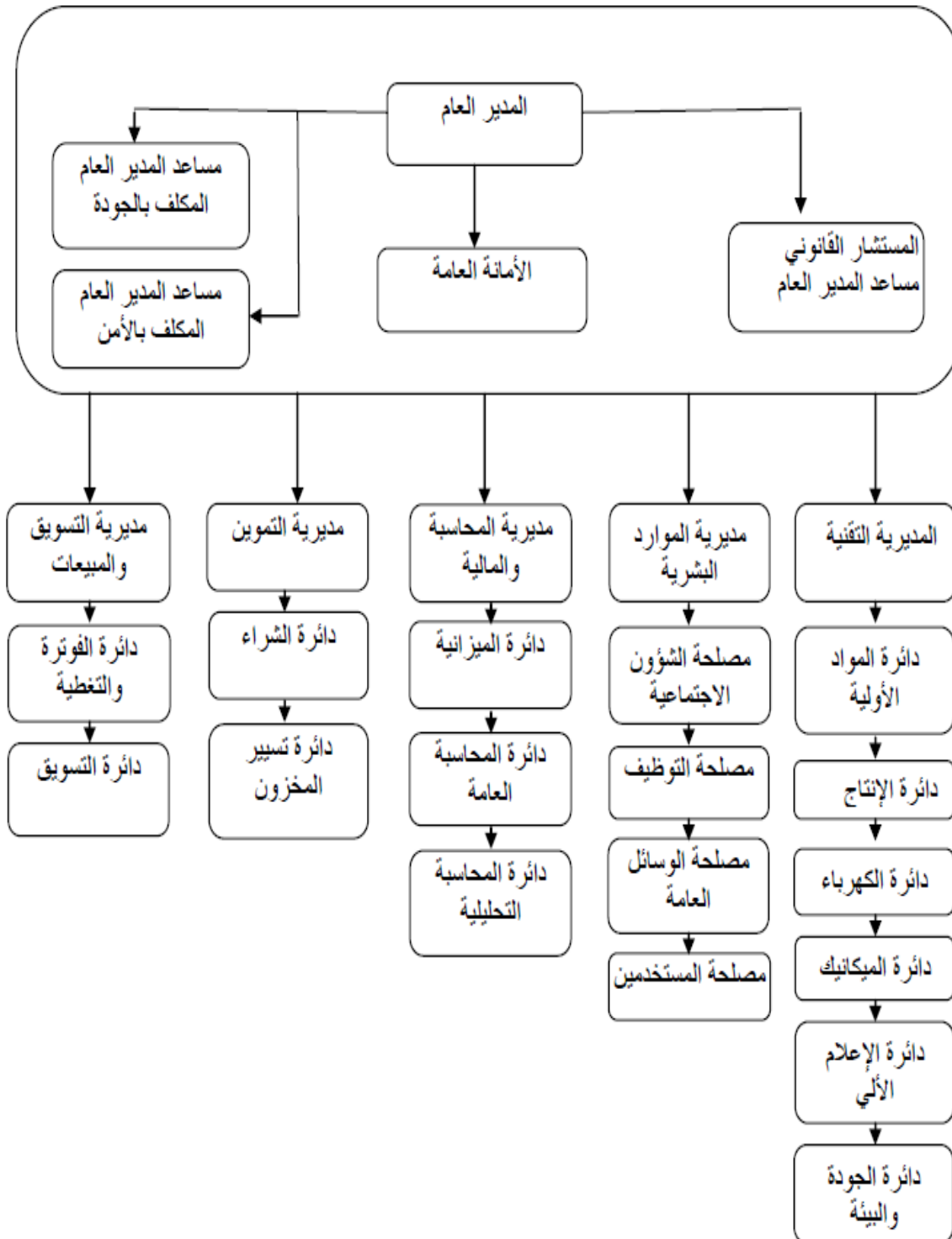
-وحدة إنتاج الحصى بالدبيل بحمام الضلعة ولاية المسيلة؛

-محاجر القطاية بالحمادية ولاية برج بوعريّج؛

-محجرة أولاد جلال بولاية بسكرة؛

والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لمؤسسة الإسمنت لفارج بحمام الضلعة

الشكل رقم 02: الهيكل التنظيمي لمؤسسة لافارج حمام الضلعة



المصدر: مديرية الموارد البشرية بمؤسسة لافارج حمام الضلعة.

المبحث الثاني : الادارة والمسؤولية البيئية في المؤسسة

تعد الدراسة البيئية للمشاريع الاستثمارية من الأمور الحيوية والهامة لمتخذي القرارات على كافة المستويات وأساسية لتمويل المؤسسات الاقتصادية، وهي عبارة عن مجموعة من الخطوات المنطقية التطبيقية المتتابعة لدراسة المؤسسات الصناعية، حيث يراعي فيها أمور تتعلق بالبيئة أهمها التلوث البيئي الذي تحدثه المؤسسة وعمليات التخلص من النفايات والمخلفات ومعالجتها، وعلاقة المؤسسة بالموارد الطبيعية كالماء والكهرباء مما يستلزم متابعة مراحل الإنتاج ومراقبتها باستمرار من خلال دراسة وقياس أثارها على البيئة ومعرفة كمية ما تستهلكه من هذه الموارد وإلى أي مدى سيكون أثر ذلك على المصادر الطبيعية وعلى المنشآت السكنية المجاورة لها المتواجدة في نفس المحيط وذلك لضمان عدم انحراف المؤسسة عن المسار البيئي السليم.

المطلب الاول : الادارة البيئية في المؤسسة

اتجهت مؤسسة لافارج بحمام الضلعة إلى إدخال أساليب حماية البيئة في العمليات الانتاجية في إطار برامج تحديث وصيانة المعدات الانتاجية بها، كذلك من خلال تطوير عمليات الانتاج والتحكم في الفاقد والتحول الى استخدام مواد أولية لا تسبب تلوثا للبيئة مع استخدام أساليب اقتصادية لإعادة استخدام المخلفات وعوادم الانتاج، وقد تم إعداد استراتيجية بيئية لإرساء الملامح الأساسية لتطبيق نظام الإدارة البيئية، من خلال تبنيها للمحاور العريضة للنظام والمتمثلة في السياسة البيئية، التخطيط البيئي، التنفيذ والتشغيل، التدقيق والمراجعة .

أولا : السياسة البيئية

تعمل مؤسسة لافارج على انتهاج سياسة بيئية بعنوان " مشروع المستقبل"، والذي تبنته لسنة 2015، وتحرص مؤسسة لافارج بحمام الضلعة كمؤسسة مواطنة على العمل في كنف احترام القوانين المتعلقة بالبيئة ووفقا لمبادئ التنمية المستدامة المعتمدة من طرف مجموعة لافارج المؤكدة في طموحات 2020 ، فالأداء البيئي كالأداء الصناعي أمران متلازمان وتطمح المؤسسة في أن تسجل أنشطتها ضمن تسيير حريص على التنمية المستدامة كأن تسخر كل

الوسائل الضرورية لضمان ديمومة نشاطها الصناعي كالمحافظة على التراث الطبيعي والحماية النوعية للحياة، وجاءت السياسة البيئية معلنة كملصقة ومنشورة بكامل الأماكن في الإدارة والتي تمحورت حول الطموحات التالية:

-فيما يخص نظام الإدارة البيئية :وضع منظومة للتسيير البيئي تكون إطارا للتحسين المستمر لتسيير الأمور المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة؛

-فيما يخص استهلاك الماء :تشجيع اعادة معالجة المياه في المواقع الصناعية والتقليص في استهلاك المياه السطحية والجوفية (مثلا إنشاء حواجز لجمع مياه الأمطار)؛

-فيما يخص التغيرات المناخية :التقليل من الأثر البيئي للنشاطات على المواقع والانبعاثات والإزعاج (الصوتي والاهتزازي والأثر على الرؤية)؛

-فيما يخص استخدام الطاقة :تطوير استخدام مصادر الطاقة المتجددة كلما أمكن ذلك؛

-فيما يخص استعمال المواد الأولية :التقليل من استعمال الموارد الغير متجددة واستخلافها بمواد أولية ووقود بديل حيث ما كان ذلك ممكن وآمن؛

-فيما يخص التشريعات البيئية :ضرورة التوافق مع القوانين والأنظمة المتعلقة بالبيئة والتي تشكل المرجعية في إطار نشاطات المؤسسة؛

-فيما يخص المنتج :تطوير منتجات مبتكرة صديقة للبيئة قصد تقليص الأثر على التغير البيئي؛

-فيما يخص الرسالة :مواصلة التسيير الشامل للنفايات، التقليل من تكوينها ودراسة إمكانية التدوير والتخلص من البقايا بأساليب آمنة؛

-فيما يخص المحاجر والتنوع البيولوجي :وضع خطط لإعادة تهيئة المحاجر مع العمل على الحفاظ على التنوع البيولوجي البيئي وما تصبو اليه الاطراف المعنية وفق المعايير البيئية؛ فيما يتعلق بالمتعاونين والمناولين :توعية ومراقبة المناولين والممونين بخصوص احترام البيئة؛

ثانيا : الاطراف المعنية

تشجيع الحوار المنتظم والمفتوح مع الأطراف المعنية بخصوص الجوانب البيئية لمرافقنا ومنتجاتنا.

-فيما يخص المنتجات وحلول البناء المستدام :تكييف ممارسات حسن التسيير البيئي عند التصميم وصناعة وتوزيع منتجات المؤسسة، ترقية المبادرات والحلول المنتجات المتعلقة بالمباني المستدامة الأكثر نجاعة والتي توفر الديمومة والاقتصاد في الطاقة والراحة؛ وترتكز هذه السياسة البيئية على التزامات قوية تترجم في أهداف ملموسة وقابلة للقياس ليتمكن كل واحد من أفراد المؤسسة في إطار أنشطته اليومية أن يطبق وينفذ المبادئ المحددة في سياسة المؤسسة البيئية.

ثالثا :التخطيط البيئي

لقد قامت المؤسسة بإجراء العديد من التعديلات الفنية كاستبدال أنظمة تصفية الغبار بأنظمة حديثة ومتطورة بهدف الحد من انبعاثات الغاز وذلك لتحسين واقعها الانتاجي كأدائها البيئي حيث كان لها الأثر الإيجابي الملموس في تحسين الشروط البيئية، ويتعلق الأمر بتحديد ما يلي :

-أولا /الجوانب البيئية :

تقوم مصلحة البيئة بتحديد أهم الجوانب البيئية وأثرها البيئي وفقا لما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم : (02) أهم الجوانب البيئية وتأثيراتها

الجانب البيئي	المجال	الأثر البيئي
-استخراج المواد الأولية اللازمة لتصنيع الاسمنت.	الهواء	تناثر الغبار والأتربة وتلويث الجو(الغازات)
- الاستهلاك الكبير لمصادر	مصادر الطاقة	استنفاد الموارد الطبيعية وتناقصها

		الطاقة في العملية الانتاجية للإسمنت (وقود، كهرباء، غاز طبيعي).
تناقص مورد الماء وتلوثه بفعل الصناعة	الآبار ومصادر المياه	-الاستعمال المفرط للمياه في الصناعة.
آثار صحية سلبية على العمال خاصة على مستوى السمع	الضوضاء	-ضجيج الأفران والطواحين خلال مرحلة الطحن.
اجهاد التربة وفقد خصائصها	التربة	- استخراج الحجر الجيري (المادة الأساسية من المحاجر والمقالع) وتخزين النفايات.

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق وسجلات المؤسسة.

ثانيا/احترام المتطلبات القانونية:

تعمل الإدارة المعنية بالبيئة في المؤسسة على القيام بجدد بمختلف القوانين والمراسيم الداخلة في العمل خاصة فيما يتعلق بانبعاث الغازات كالغبار والأتربة في خطي الإنتاج(الأول والثاني) وتقليصها لكي لا تتجاوز النسب المحددة في المرسوم التنفيذي رقم (138 - 06) المؤرخ في 15أفريل 2006 والمحددة ب 350mg/Nm³ وتصنيع الإسمنت وفق المعايير المحددة في القانون الجزائري NA 442 ؛

ثالثا/الأهداف والغايات والبرامج:

وهنا يتم العمل على ترجمة الالتزامات الى أهداف ملموسة قابلة للقياس، قصد تحديد الأثر الإيكولوجي لأنشطة وعمليات المؤسسة، وتحديد الوسائل الضرورية لتنفيذ الأهداف من طرف

كل فرد في المجموعة كتخفيض نسب انبعاثات CO₂ ، NO_x في الجو إلى 10mg / Nm³ أو التقليل من عدد الحوادث والإصابات داخل الموقع الصناعي إلى الصفر .

المطلب الثاني : المسؤولية البيئية في المؤسسة

تتمثل المسؤولية البيئية داخل مؤسسة لفارج في مختلف التكاليف التي تخصصها والتي يمكن تقسيمها الى نوعين من التكاليف: كلفة الضرر البيئي وكلفة الاصلاح البيئي .

أولا : كلفة الضرر البيئي

وهي رسوم يدفعها المصنع على النشاطات الملوثة والخطرة تعويضا عن الأضرار التي يلحقها بالبيئة، ويمكن توضيحها حسب الجدول التالي:

جدول رقم(03) :تطور تكلفة الضرر البيئي لمؤسسة لفارج من 2011-2015

الوحدة : 100000 دج

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
التكاليف	600	3954	12588	12738	13008

المصدر :من اعداد الطالب بالاعتماد على وثائق مقدمة من مصلحة البيئة (21 جانفي 2016) .

نلاحظ ارتفاع متزايد وكبير للتكاليف التي تتحملها المؤسسة لتلويثها للبيئة المحيطة فخلال سنة 2015، دفع المصنع ما يقارب 270.000.00 دج للحمادية ببرج بوعريريج (14سبتمبر 2015) لاستغلال محاجر القطاية ودفع 12.468.000.00 دج بتاريخ 31 ديسمبر 2015 من طرف مندوب البيئة لبلدية حمام الضلعة (ولاية المسيلة) و 270.000.00 لأولاد جلال ببسكرة (محجرة)

ثانيا : تكلفة الإصلاح البيئي:

في إطار سياستها البيئية تتحمل المؤسسة تكاليف شراء الوسائل والمعدات ذات العلاقة بالحفاظ وحماية البيئة وتقسم إلى تكاليف حماية الهواء، إدارة النفايات، إدارة المياه.

جدول رقم : (04) استثمارات المؤسسة من معدات ووسائل لحماية البيئة

الوحدة : 1000.00 دج

النسبة %	المعدات والوسائل	
96.066	3.682.400	حماية الهواء
0.6730	25.800	ادارة النفايات
3.261	125.000	ادارة المياه
100	3.833.200	المجموع

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على سجلات مصلحة البيئة.

من خلال الجدول يتضح أن نسبة أكثر من 96 % من الاستثمارات موجهة لحماية الهواء من التلوث والانبعثات، وتركز الإدارة على هذا النوع من التلوث كثيرا، في مقابل استثمار 0.67% في إدارة النفايات و 3.26 % لإدارة المياه وهواستثمار ضئيل في مقابل الاستثمار في حماية الهواء .

نستنتج أن المؤسسة تعطي الأولوية في استثماراتها البيئية لحماية الهواء من التلوث بسبب غازات Co_2 ، Nox ، So_2 والغبار والأتربة المتناثرة .

المطلب الثالث : ادارة النفايات الناتجة عن نشاط المؤسسة .

تعتمد المؤسسة على تدوير النفايات كاستراتيجية للحد من الأخطار البيئية فنجد المؤسسة تقوم بمراقبة وتأمين نفاياتها وتعتبرها من أهم الوسائل في مكافحة التلوث، وتحقق من وراء ذلك مداخيل مالية إضافية فهي بذلك تحد من التلوث داخل وخارج المؤسسة، حيث قامت بإنشاء منطقة لعبور النفايات كتصنيفها حسب درجة الخطورة عبر مراحل عملية تسيير النفايات.

أولا : منطقة عبور النفايات

معيار درجة الخطورة ومن ثم معالجتها أو التخلص منها، هذه النفايات في الغالب ناتجة عن السيور الناقلة، منصات التحميل، ورق التغليف والكرتون، الطوب، إطارات بلاستيكية، خردة، زيوت وشحوم ... إلخ، وتحتل منطقة عبور النفايات الصناعية مساحة تتجاوز 10000 م²،

وتشرف عليه مصلحة خاصة بالنفايات وقد بدأ الاشتغال بها منذ سنة 2005 ، حيث تقوم باسترجاع وجمع وفرز كل النفايات الصناعية المتولدة عن صناعة الإسمنت بالمؤسسة والمحاجر، وتبدأ عملية تفريغ النفايات في أيام نهاية الأسبوع (الجمعة والسبت)، ويومياً من الساعة 16 سا إلى 20 سا مساءً سارية المفعول ابتداء من 16 / 07 / 2012 وتعتمد معالجة والتخلص من النفايات على ثلاثة طرق كالاتي:

- البيع في المزاد العلني (وراق، خشب، حديد) فيما يتعلق بالنفايات الصلبة والعادية؛
- التخلص عن طريق مؤسسة الاسترجاع(تقوم مؤسسة نפטال باسترجاع الزيوت المستعملة وتقوم مؤسسة البطاريات باسترجاع البطاريات المستعملة)؛
- التخلص من النفايات في المفرغة العمومية لبلدية حمام الضلعة(نفايات منزلية ومماثلة)؛
- وترفع تقارير سنوية تتعلق بالنفايات الخاصة والخطرة على مستوى مديرية البيئة لولاية المسيلة.

ثانيا :تصنيف النفايات الصناعية للمؤسسة

تصنفها إدارة النفايات إلى أربعة كالاتي:

1 النفايات الخاصة الخطرة : وهي مواد تحتوي على مواد ومركبات سامة يمكن أن تضر بصحة الإنسان أو بالبيئة كنفائات نشاط العلاج(إبر وأدوية تالفة، قماش التنظيف الملوث، البطاريات، الزيوت المستعملة ...إلخ)، هذه النفايات تخضع لقانون رقم 315 - 05 :بتاريخ 10سبتمبر 2005 الخاص بتسيير النفايات الخاصة، والجدول التالي يوضح كمية النفايات الخطرة الخاصة . 2011 - 2015

جدول رقم : (05) كمية النفايات الخطرة الخاصة من 2011 - 2015

معيار الخطورة	2015	2014	2013	2012	2011	السنوات النفايات
ضارة	40200	43100	48200	32700	25400	الزيوت الصناعية(لتر)
سامة	48200	51500	52300	47500	36800	الشحوم(لتر)
ضارة	75	68	62	51	36	البطاريات(وحدة)

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على وثائق مقدمة من مصلحة البيئة .

نلاحظ تزايد كمية النفايات تصاعديا من 2011 إلى غاية 2013 لتصل إلى الذروة، وابتداء من 2013 إلى غاية 2015 تشهد المؤسسة انخفاضا ملحوظا في كمية النفايات المتولدة سنويا، ويرجع هذا الانخفاض إلى التحول في السياسة البيئية التي تركز على الإدارة الفعالة للنفايات .

2 النفايات الخاصة: وهي تعبر عن كل النفايات الناتجة عن نشاط المؤسسة وبحكم طبيعتها ومكوناتها لا يمكن جمعها وفرزها ومعالجتها مع النفايات الأخرى (كالخرطوشات، آلات الطباعة، مكونات إلكترونية، نفايات الإسمنت، الطوب المستعمل).

3 النفايات المنزلية والمشباهة والمعقدة : وهي نفايات ناتجة عن النشاطات المنزلية والنفايات المماثلة الناتجة عن كل النشاطات الصناعية أو التجارية من حيث مكوناتها تشبه النفايات المنزلية.

الجدول رقم (06) : النفايات المنزلية والمشباهة والمعقدة وطرق المعالجة أو التخلص

نوع النفايات	• طريقة المعالجة O طريقة التخلص	المؤسسة المسؤولة
نفايات منزلية مماثلة	• معالجة O تخلص	المفرغة العمومية بحمام الضلعة (عقد تنظيف مع متعهد ثانوي)
نفايات هامة	• معالجة O تخلص	بيع بالماد العلني
نفايات معقدة	• معالجة O تخلص	بيع بالماد العلني

المصدر : من إعداد الطالب بناء على البطاقة التقنية لمصلحة البيئة بالمؤسسة.

4 النفايات الهامة : هي كل النفايات الناتجة عن استغلال المحاجر والمناجم وأشغال الهدم

والبناء والترميم، والتي لا يطرأ عليها أي تغيير فيزيائي أو كيميائي أو بيولوجي عند إلقائها والتخلص منها في المفرغ .

5 نفايات التعبئة والتغليف : هي كل النفايات الناتجة عن مختلف أنواع الأغلفة سواء بلاستيكية أو ورق أو كرتون أو قد تكوّن التعبئة من خشب أو حديد أو زجاج أو مكونات أخرى ويتم التخلص من هذه النفايات عن طريق البيع في المزاد العلني .

ثالثاً :مراحل عملية تسيير النفايات بالمؤسسة

تمر عملية تسيير النفايات بالمراحل التالية:

1- تصنيف النفايات :تصنف النفايات حسب درجة خطورتها إلى : نفايات خاصة خطرة،

نفايات خاصة، نفايات منزلية، نفايات هامة.

2- فرز النفايات :وتتم حسب التصنيف السابق الذكر ليسهل معالجتها؛

3- تخزين النفايات :خصصت مستودعات محددة لإلقاء النفايات فيها، كل حسب نوعها بحيث تكون الأماكن نظيفة، ومؤقتة منها المستودعات المغطاة والتي تخص النفايات الضارة والخطرة (كالزيوت) والمستودعات الغير مغطاة والتي تخص النفايات الصلبة والعادية.

4- معالجة النفايات :بعد نقل النفايات إلى المستودع والفرز حسب التصنيف السابق تأتي عملية المعالجة وهي كالآتي:

-التخلي /التخلص :يتخلى المصنع عن الزيوت المستعملة إلى مؤسسة نפטال بالمسيلة وإرجاعها إلى المورد، وتسترجع مؤسسة الاسترجاع البطاريات المستعملة؛

-الحرق :تقوم إدارة النفايات بحرق النفايات التي لا يمكن بيعها أو إعادة تدويرها أو استرجاعها (أكياس الإسمنت التالفة، الأدوية الفاسدة)؛

-البيع في المزاد العلني : للنفايات الداخلية والصلبة،

-متابعة النفايات: تكون هناك عملية متابعة للنفايات ابتداء من المرحلة الأولى لمسؤول المعالجة وفي حالة البيع يتم تتبع العملية لحين وصولها للمشتري، وعلى المسؤول تحرير فاتورة للمشتري، وكما يجب أن يكوف معتمدا من طرف مديرية البيئة .

المبحث الثالث: الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية للمؤسسة.

يختص هذا الجزء من الدراسة بالتعرف على ما مدى توفر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية بالشركة محل الدراسة ومن خلال المقابلة الشخصية، وباعتبار أن مصادر بيانات هذه الدراسة تتمثل في القوائم المالية السنوية والمقابلة الشخصية لذلك فقد تم استخدام أسلوب تحليل المحتوى لتحليل البيانات الواردة من تلك المصادر لتحقيق أهداف الدراسة . وقد تم تقسيم هذا الجزء من الدراسة إلى مطلبين :

المطلب الأول: تحليل القوائم المالية السنوية .

أولاً : تحليل للقوائم المالية .

في هذا الشأن تم مراجعة القوائم المالية السنوية والإيضاحات المتممة لها لشركة الإسمنت حمام الضلعة للسنوات : (2012-2015)، بهدف التحقق من مدى توفر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تلك القوائم.

والجدول التالي يوضح نسب الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية إلى الملاحظات الواردة في القوائم السنوية والإيضاحات المتممة لها

الجدول رقم (07) نسب الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في مؤسسة لافارج حمام الضلعة

السنوات	عدد البنود الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها	ملاحظات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	
		عدد الملاحظات	النسبة المئوية %
2012	00	00	% 00
2013	00	00	%00
2014	00	00	%00
2015	00	00	%00
الإجمالي		00	%00

يلاحظ من الجدول السابق الغياب التام لوجود أي بند من بنود الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية خلال السنوات محل الدراسة، وبالتالي أدى إلى عدم وجود أي إيضاحات عن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية .

وهذا ما يقدم الإجابة على سؤال الدراسة الرئيس (ما مدى توفر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في شركة صناعة الاسمنت بحمام الضلعة ؟) بأنه لا يوجد إفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في شركة صناعة الاسمنت بالمسيلة

ثانيا : تحليل نتائج المقابلة الشخصية .

لدعم النتائج التي تم التوصل إليها عند تحليل القوائم المالية السنوية، تم إجراء مقابلة شخصية مع أحد المسؤولين في الإدارة المالية، وفي ما يلي سياق هذه المقابلة :

في يوم الأحد 05 / 11 / 2017 م تم إجراء مقابلة شخصية مع أحد مسئولي الإدارة المالية بشركة الإسمنت بحمام الضلعة حول الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية للشركة، وقد تمت المقابلة وفق الآتي :

السؤال الأول : هل الشركة مدركة لمفهوم ومتطلبات المسؤولية الاجتماعية ؟

الإجابة : نعم

السؤال الثاني: هل هناك إشارة إلى المسؤولية الاجتماعية في اللوائح الداخلية للشركة ؟

الإجابة : لا يوجد

السؤال الثالث : هل هناك جهود عملية تقوم بها الشركة اتجاه المسؤولية البيئية سواء داخل الشركة أو خارجها ؟

الإجابة : توجد بعض الجهود المتمثلة في :

- استبدال طرق الحصول على المواد الخام من طريقة تفجير المحاجر إلى طريقة كشط المحاجر .

- إبرام عقود لتوريد مصفيات الغبار بمصانع الشركة بالفترة الأخيرة .

• الإسهام في حملات التشجير.

السؤال الرابع : هل تمت زيارتكم من قبل أي جهة رقابية أو منظمات أخرى ذات اهتمام بالقضايا الاجتماعية ؟

الإجابة : لم تتم زيارتنا من أي جهات رقابية أو منظمات أخرى ذات اهتمام بالقضايا الاجتماعية

السؤال الخامس : من خلال الاطلاع على القوائم المالية السنوية محل الدراسة، لوحظ غياب الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية فيها بالرغم إدراككم للمسؤولية الاجتماعية، ما تفسير ذلك؟

الإجابة : بسبب عدم التحديث النظام المحاسبي الموجود بالشركة منذ نشأتها

السؤال السادس : من خلال إطلاعنا على تقرير المراجع الخارجي محل الدراسة، لاحظنا غياب إشارة المراجع الخارجي لأهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية السنوية وتطوير نظامكم المحاسبي، فما تفسيركم على ذلك ؟

الإجابة : لم ترد أي ملاحظة من قبل المراجع الخارجي حول أهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية

السؤال السابع : هل لديكم أي ملاحظات أو تعليق حول موضوع الدراسة ؟

الإجابة : الشركة تشتغل تحت ظروف صعبة في الوقت الحاضر بسبب الظروف الاقتصادية والأمنية، والتي أدت إلى صعوبة تطوير الإدارة ونظامها المحاسبي

المطلب الثاني : عرض ومناقشة النتائج .

استنادا إلى تحليل القوائم المالية السنوية والمقابلة الشخصية حول الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في شركة لفارج حمام الضلعة بالمسيلة، خلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

1- رغم إدراك أحد مسؤولي الإدارة المالية لشركة الإسمنت بحمام الضلعة بالمسيلة إلا أنه تبين غياب الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية للشركة، وهذه النتيجة تشير

إلى استمرارية مشكلة الإدراك الموضوعي لمشكلة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والجهود المطلوبة تجاهه.

2- القصور في تحديث اللوائح الداخلية للشركة وكذلك نظامها المحاسبي بما يتلاءم مع متطلبات المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها، وتعد هذه النتيجة منطقية ومتوقعة بناء على النتيجة الأولى، فواقع غياب الإدراك الموضوع لأهمية الإفصاح المحاسبي وآثاره من الطبيعي أن يؤدي إلى عدم الاهتمام بتحديث اللوائح ومراعاة متطلبات الإفصاح الكافي.

3- بالرغم من قيام الشركة ببعض الجهود ذات العلاقة بالمسؤولية الاجتماعية، إلا أنه لم يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية السنوية والإيضاحات المتممة لها، وهذا يؤكد ما يعرف بغياب الإدراك الموضوعي، بمعنى أن هناك شعورا بأهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وترجم إلى بعض الجهود العملية، إلا أن ذلك الشعور لم يترجم بشكل مهني على هيئة لوائح وتشريعات وإعداد الكوادر البشرية المؤهلة .

4- غياب دور الجهات الرقابية والمنظمات ذات العلاقة الاجتماعية ومتابعة شركات الإسمنت بالخصوص، وهذه النتيجة انفردت بها هذه الدراسة، حيث لوحظ القصور في متابعة المنظمات لهاته الأنواع من التجاوزات في الشركات الصناعية والنقير عنها، رغم ما تترتب عنه تلك الأنشطة من أضرار.

5- القصور في إدراك المراجع الخارجي لأهمية المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في التقارير السنوية والإيضاحات المتممة لها، وذلك رغم الدراسات الحديثة التي تتبنى أهمية إشارة المراجع الخارجي للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات، وذلك في تقاريره المالية السنوية .

6- علل أحد مسئولي الشركة إلى أن عدم قيام الشركة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية يرجع إلى بعض المعوقات، ومنها :

- عدم توفر نظام محاسبي للشركة يفني بأغراض الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية .
- ضعف الكوادر البشرية الحالية المتخصصة.

خلاصة الفصل:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية في شركة صناعة الإسمنت بحمام الضلعة، وذلك في ظل السعي إلى تحقيق تنمية مستدامة، وقد اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة، وعلى البيانات المجمعة من التقارير المالية لشركة الإسمنت بالمسيلة، والإيضاحات المتممة لها خلال الفترة من 2012 إلى 2015، ولتأكيد النتائج الواردة من تلك التقارير المالية وإيضاحاتها، فقد تم إجراء مقابلة شخصية مع أحد مسؤولي الإدارة المالية، وقد توصلت الدراسة لنتائج تؤكد غياب الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية السنوية للشركة والقصور في ملائمة النظام المالي للشركة لمتطلبات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية مما يسبب وجود معوقات تحول دون تطبيق الشركة للإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية، إضافة إلى ذلك توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها غياب دور الجهات الرقابية والمنظمات ذات العلاقة في متابعة الشركات، وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها ضرورة إسهام الجهات المختصة بالشأن الاجتماعي في تعميق مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وإصدار تشريعات واضحة وصارمة تلزم الشركات الصناعية بالمسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها، وتطوير العاملين بالشركات وتأهيلهم في مجال المسؤولية الاجتماعية بين كافة إدارات الشركة، وكذلك تشجيع منهج البحث العلمي لموضوع المسؤولية الاجتماعية

خاتمة

يسعى الإفصاح المحاسبي المعاصر لتلبية الاحتياجات المعلوماتية لأصحاب المؤسسة والمستفيدين الداخليين والخارجيين من القوائم المالية بإظهار طبيعة المساهمات الاجتماعية للمؤسسة، وما تقدمه من منافع وما تسببه من أضرار اجتماعية وبيئية للمجتمع، غير أن أغلبية الدول والهيئات المهنية المختصة لم تولي الاهتمام الكافي لإرساء الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية بالرغم من الاتفاق عن أهميته، ولقد خلص البحث الى جملة من النتائج:

1. معظم مخرجات الأنشطة الاجتماعية للمؤسسة سواء كانت مالية او كمية تؤثر في نفقات والتزامات وأصول المؤسسة وقراراتها الإدارية لذا يجب أن ينعكس ذلك في التقارير المالية وإلا أصبحت نتائجها مضللة؛
2. إن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسة متكاملة ما يحتم عليها أن يكون تقرير أدائها الاجتماعي تقريراً عن الأداء الكلي يتضمن كل من المعلومات الاقتصادية والاجتماعية ونتائج تفاعلها، وأثر ذلك على النتائج النهائية للمؤسسة الأمر الذي يساعد مستخدمي التقارير في استيعاب العلاقات المتداخلة بين النشاطين وتقويم الأداء الكلي للمؤسسة؛
3. لا يوجد اتفاق حول نموذج محاسبي عملي يأخذ في اعتباره جميع الجوانب المختلفة للإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية مما يعذر تطبيق خاصية المقارنة في تقارير المحاسبة الاجتماعية، وذلك لغياب أسس وقواعد عرض التكاليف الاجتماعية للأضرار البيئية الناتجة عن عمليات المؤسسة للأسباب التالية:
 - 1-عدم وجود معايير قانونية لحماية البيئة تلتزم بها المؤسسات مما يجعلها تتجنب تحمل نفقات لتخفيض الأضرار البيئية؛
 - 2-صعوبة وضع مقاييس نقدية للأضرار البيئية بطريقة موضوعية؛
 - 3-عدم وجود أسس مقبولة لتوزيع التكاليف الاجتماعية للأضرار البيئية على المؤسسات؛

4-عدم رغبة العديد من المؤسسات في الإفصاح إراديا عن التكاليف المرتبطة بالأضرار البيئية الناتجة عن عملياتها حتى ولو أمكن قياس وتوزيع هذه التكاليف بطريقة مقبولة.

5-إن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لا يمكن أن يحل محل الإفصاح المحاسبي، ولكن يعتبر مكملا له بتقديم المزيد من المعلومات عن الأنشطة التي لا يغطيها الإفصاح المحاسبي.

اختبار الفرضيات:

بالنسبة للفرضية الأولى: الإفصاح المحاسبي هو تقديم البيانات والمعلومات المحاسبية إلى مستخدميها بصورة كاملة وصحيحة وملائمة بغرض مساعدتهم على اتخاذ القرارات، أو أنه نشر البيانات أو المعلومات المحاسبية الضرورية بشرط أن تكون هذه المعلومات غير مضللة ولا تؤثر على كفاءة المعلومات الواردة في التقارير المالية، ما يثبت صحة الفرضية

الفرضية الثانية: المسؤولية الاجتماعية هي إلتزام الشركة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية والسلوك الأخلاقي، الذي يرتبط بقضايا التلوث البيئي والبطالة والتضخم ومحاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية، وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها، ما يثبت صحة الفرضية حيث تنشأ المسؤولية الاجتماعية في هذا الجانب من قيام منظمات الأعمال بتنفيذ واجباتها تجاه المجتمع

الفرضية الثالثة: القوائم المالية هي نتاج فكر محاسبي تم التوصل إليها من خلال الحاجة الضرورية لممارسي مهنة المحاسبة باعتبار وظيفتها الرئيسية هي تزويد المعلومات للمستثمرين والمقرضين الحاليين والمحتملين وأصحاب العلاقة الآخرين ، فالقوائم المالية تتكون من مجموعة متكاملة ومتراصة من المستندات المحاسبية تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية، والأداء المالي، وتغيرات الوضعية المالية في تاريخ إقفال الحسابات ، لذا فالقوائم المالية عبارة عن مجموعة من البيانات المسجلة بتطبيق لمبادئ متعارف عليها في المحاسبة مع التقدير الشخصي ،كما تعتبر القوائم المالية الوسيلة التي تستخدم لإبلاغ الأطراف الخارجية بالمعلومات التي تم إعدادها وتجميعها في الحسابات المالية بصورة دورية منتظمة، وهذا ما يثبت صحة فرضيتنا.

التوصيات:

بناء على نتائج التحليل، هناك مجموعة من التوصيات التي تساعد على ترسيخ ثقافة الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية:

1. إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث لتعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها باعتبارها وسيلة فعالة في مساعدة المؤسسات على البقاء وتحقيق ميزة تنافسية في ظل المنافسة المتزايدة وتحديات العولمة، خاصة ما تعلق بطرق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وضرورة معرفة تأثير العوامل المؤثرة على الإفصاح الاجتماعي سواء الداخلية منها أو الخارجية؛
2. تولي حكومات الدول مسؤولية إصدار القوانين والتشريعات التي تلزم المؤسسات بضرورة بيان نتيجة أدائها ومساهماتها الاجتماعية والإفصاح عنها في التقارير والقوائم المالية؛
3. بيان مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ومجالاتها بشكل واضح من قبل الهيئات والمنظمات المهنية أو الحكومية المعنية بمهنة المحاسبة في الجزائر، وإيضاح الصعوبات والمشاكل التي تواجه عمليات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية؛
4. تعميق وتطوير المناهج الدراسية المتعلقة بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الجامعات وكيفية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات؛
5. بث وتعميق الوعي من خلال وسائل الإعلام المختلفة لتوعية المواطنين والمؤسسات بالتعامل الإيجابي مع البيئة بالشكل الذي لا يؤثر على التوازن البيئي؛
6. الاستفادة من خبرات المؤسسات الكبرى في مجال الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية؛
7. محاولة بناء نموذج محاسبي متكامل لكافة المؤسسات يبين كيفية العرض والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية؛
8. ضرورة وجود قوانين لحماية البيئة وفرض عقوبات على المؤسسات التي لا تلتزم بها

آفاق الدراسة :

إن البحث في موضوع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية متشعب ويحمل عدة أبعاد، وبهذا فقد فتح هذا الموضوع أمامنا آفاقا متعددة يمكن أن تكون مواضيع لبحوث مستقبلية، نذكر منها ما يلي:

- ✓ آليات قياس الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية.
- ✓ السياسات المنتهجة للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قوائم المؤسسات الصناعية.

قائمة المراجع

أولا :المراجع باللغة العربية.

1-الكتب.

1.أحمد بلقاوي، نظرية المحاسبة، ج4 ، تعريب رياض عبد الله، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

2.أحمد حلمي جمعة، نظرية المحاسبة المالية (النموذج الدولي الجديد)، ط 4، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011 .

3.أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2015 .

4.الدون هندريكسن، النظرية المحاسبية، ط4 ، تعريب كمال خليفة أبو زيد، الإسكندرية، مصر، 1990.

5.خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 3117 ، ط4 ، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.

6.دونالد كيسو، جيرى ويجانت، المحاسبة المتوسطة، ج4 ، ط 2 تعريب أحمد حامد حجاج ، دار المريخ للنشر، السعودية، بدون سنة نشر.

7.رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي(مدخل نظرية المحاسبة)، ط4 ، دار الثقافة والدار العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001 .

8.رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، ط2 ، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009.

9.عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ط4 ، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 2007 .

10.عمر السيد حسنين، تطور الفكر المحاسبي، ط4 ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، بدون سنة نشر.

11. كمال الدين مصطفى الدهراوي، المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية، ط 2، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2009 .
12. كمال الدين الدهراوي ، السيد سرايا محمد، المحاسبة والمراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001 .
13. محمد عباس بدوي، الأميرة إبراهيم عثمان، تطور الفكر المحاسبي بين النظرية والتطبيق ، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2012.
14. محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، ط 4 ، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر ، 2008.
15. محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات (القياس، والعرض، والإفصاح)، ط . دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008 .
16. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2011 .
17. ياسين أحمد العيسى، أصول المحاسبة الحديثة، ج 4 ، ط 4 ، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.

II-الرسائل والأطروحات.

1. ضيافي نوال، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة و الموارد بشرية ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، كلية علوم الاقتصاد .وعلمو التسيير ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ،2010.
2. عريوة محاد، دور الأداء المتوازن في قياس وتقييم الأداء المستدام بالمؤسسات المتوسطة للصناعات الغذائية ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية .العلوم الاقتصادية وعلمو التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011.

3. عنابي بن عيسى و فاطمة الزهرة قسول، إدارة السلوك الأخلاقي والمسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال، الملتقى الدولي الثالث منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، جامعة بشار، فيفري 2012 .

4. محمد فلاق وقدر بنافلة، المسؤولية الاجتماعية لشركات الاتصالات الجزائرية جيزي، موبليس ، نجمة ، التحول من العمل الخيري إلى العطاء الذكي، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2013.

5. مجدي أحمد الجعبري ، الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية – دراسة ميدانية على الشركة الدولية السعودية للصناعات الحديدية سابك – بحث، لم يتم ذكر اسم الجامعة، السعودية، 2013 ، متاح على [road.net /uploads/new/ifsah.doc](http://road.net/uploads/new/ifsah.doc) (2013/04/16) على الساعة 15.33.

6. ميسون محمد عبد القادر، التفكير الأخلاقي وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية وبعض التغيرات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية التربية علم . النفس، الجامعة الإسلامية غزة، 2009 .

7. ويلية فريدة، دور الميزانية الاجتماعية في تسيير الموارد البشرية دراسة حالة مؤسسة نفضال ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير ، كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة ، 2011 .

8. رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، ط2 ، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2110

IIIالمجلات والندوات:

1. حسين علي خشارمة، مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن، مجلة جامعة، النجاح للأبحاث، 2003 ، المجلد 40 ، العدد الأول.

2. خالد الخطيب، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (01)، مجلة جامعة دمشق، 2012، المجلد الثامن، العدد الثاني.

3. وائل إبراهيم الراشد، ملامح الإفصاح في الكويت، مجلة المحاسبون، 2009، يوليو، المجلد 42، العدد 33

الملتقيات و المؤتمرات :

1. أحمد مخلوف، الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي، - الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة الاقتصادية والمالية الدولية و الحوكمة العالمية، 24 أكتوبر 2010، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

2. بن مسعود نصر الدين وكنوش محمد، واقع أهمية وقيمة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية مع دراسة استطلاعية على إحدى المؤسسات الوطنية، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بشار، 14-15 فيفري 2012.

3. مؤيد الساعدي، قاسم علي عمران البياتي، فاعلية الإفصاح المحاسبي في تقليل الفساد المالي والإداري، المؤتمر الدولي الأول حول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية 04-05 ديسمبر 2012، جامعة المسيلة، الجزائر).

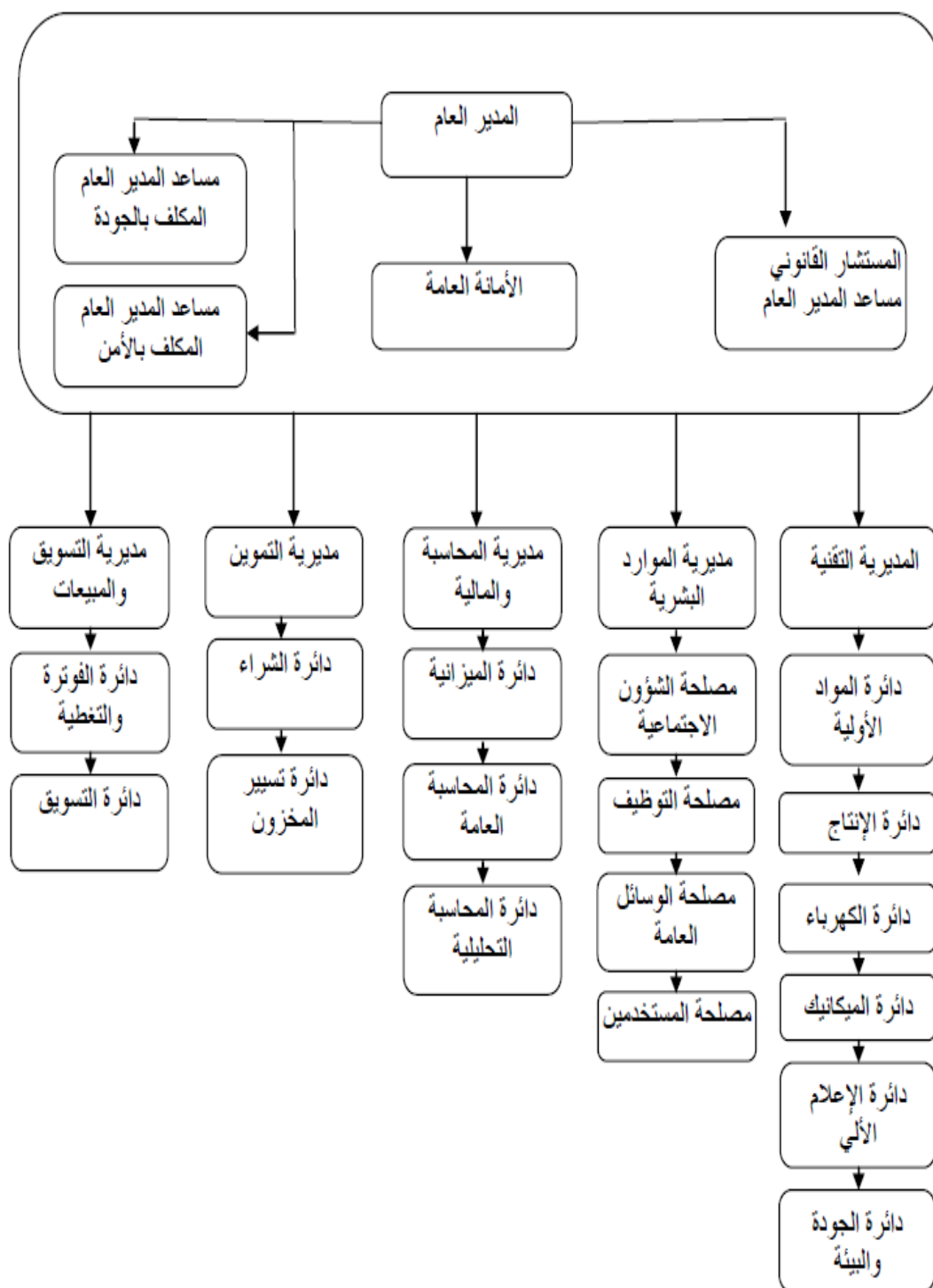
4. محمد مهدي ضيف الله، الاتجاهات الحديثة لتطوير وظيفة الإفصاح في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، المؤتمر الدولي الأول حول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية 04-05 ديسمبر 2012، جامعة المسيلة، الجزائر.

5. عبد السلام مخلوفي وسفيان بن عبد العزيز، تأثير معايير المسؤولية الاجتماعية على نشاط الشركات متعدد الجنسيات، الملتقى الدولي الثالث. منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية علوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة بشار، 5ديسمبر 2011.
6. عجيلة محمد و شنيني عبد الرحيم ،فعالية محاسبة المسؤولية الاجتماعية في منظمات الاعمال- مفاهيم وأسس -،الملتقى الدولي الثالث بعنوان - منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة بشار، 15 - 14فيفري 2013
- ثانيا :المراجع باللغة الأجنبية.

1-الكتب:

- 1.Bernard Rafournier, **Les Normes Comptables Internationales** (IAS), Economica, Paris, France, 1996.
- 2.Wolfgang Dick, Franck Missoner-Piera, et autres, **Comptabilité Financière en IFRS**, Pearson éducation, Paris, France, 2006.

قائمة الملاحق



حتى نهاية جانفي 2016		الرتب
المؤقتون	الدائمون	
32	52	الإطارات
35	45	أعوان التحكم
288	420	أعوان التنفيذ
355	517	المجموع

الملخص:

يسعى الإفصاح المحاسبي المعاصر لتلبية الاحتياجات المعلوماتية لأصحاب المؤسسة والمستفيدين الداخليين والخارجيين من القوائم المالية بإظهار طبيعة المساهمات الاجتماعية للمؤسسة، وما تقدمه من منافع وما تسببه من أضرار اجتماعية وبيئية للمجتمع، غير أن أغلبية الدول والهيئات المهنية المختصة لم تولي الاهتمام الكافي لإرساء أسس قياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالرغم من الاتفاق عن أهميتها، حيث أن معظم مخرجات الأنشطة الاجتماعية للمؤسسة سواء كانت مالية أو كمية تؤثر في نفقات والتزامات وأصول المؤسسة وقراراتها الإدارية لذا يجب أن ينعكس ذلك في التقارير المالية وإلا أصبحت نتائجها مضللة، و لتكون الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسة متكاملة يجب أن يكون تقرير أدائها الاجتماعي تقريراً عن الأداء الكلي يتضمن كل من المعلومات الاقتصادية والاجتماعية ونتائج تفاعلها، وأثر ذلك على النتائج النهائية للمؤسسة الأمر الذي يساعد مستخدمي التقارير في استيعاب العلاقات المتداخلة بين النشاطين وتقويم الأداء الكلي للمؤسسة.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح ، المسؤولية الاجتماعية ، القوائم المالية .

Summary:

The current accounting disclosure seeks to meet the information needs of the owners of the institution and the internal and external beneficiaries of the financial statements by showing the nature of the social contributions of the institution and the benefits it provides and the social and environmental damage it causes to the society. However, the majority of the competent state and professional bodies did not give sufficient attention to establishing the basis for measuring and disclosing responsibility. Although most of the outputs of the social activities of the institution, whether financial or quantitative, affect the expenses, obligations and assets of the institution and its administrative decisions, so it should be reflected in the reports. Financial or else its results are misleading. In order to be an integrated economic and social objectives of the institution, its social performance report should be a report on the overall performance which includes both the economic and social information and the results of their interaction, and the impact on the final results of the institution.

Keywords: Disclosure, Social Responsibility, Financial Statements.